

Distr.: General
7 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤

إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - أداء الولاية
٦	ألف - لحة عامة
٧	باء - تنفيذ الميزانية
١٠	جيم - مبادرات دعم البعثة
١١	دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٢	هاء - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة
١٤	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق

280116 140116 15-21563 (A)



٧٨	ثالثاً - أداء الموارد
٧٨	ألف - الموارد المالية
٨٠	باء - موجز المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة توزيع الموارد بين المجموعات
٨٠	جيم - نمط الإنفاق الشهري
٨١	دال - إيرادات وتسويات أخرى
٨١	هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٨٢	واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية
٨٢	رابعاً - تحليل الفروق
٨٨	خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

ربط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بالهدف المحدد للبعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مصنّفة حسب عناصرها، وهي الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد الحكم الديمقراطي، والدعم.

وقد تأثرت الفترة المشمولة بالتقرير بشدة من تفشي مرض فيروس إيبولا، مما اضطر البعثة إلى تعديل نهجها إزاء تنفيذ الولاية في سياق الأزمة، بما شمل مساعدة الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين في إطار جهود التصدي للفيروس. وبالرغم من تفشي فيروس إيبولا، واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير توفير الدعم لحكومة ليبيريا فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على إصلاح قطاع الأمن وفيما يتصل بذلك من تخطيط لمواصلة تطوير مؤسسات الأمن الوطني، بالنظر إلى ما لذلك من أهمية بالغة للمضي في نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية. وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٧٦ (٢٠١٤) تعليق التخفيض التدريجي للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة نظرا للوضع المتقلب الناجم عن تفشي فيروس إيبولا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. إلا أن المجلس قرر في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بموجب قراره ٢٢١٥ (٢٠١٥) أن يواصل التخفيض التدريجي المقرر أصلا للعنصر العسكري في البعثة نظرا إلى التقدم الهام الذي أحرزته ليبيريا في مكافحة فيروس إيبولا.

ومن مجموع الموارد المعتمدة للإنفاق على البعثة وإجماليها ٢٦٧ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار، بلغ مجموع النفقات ما إجماليه ٨٥٨ ٩٠٠ ٤١٠ دولار، مما نشأ عنه رصيد حر قدره ١٠٠ ٤٠٨ ١٦ دولار يمثل معدل تنفيذ الميزانية بنسبة ٩٦,٢ في المائة (مجموع النفقات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بلغ ٣٠٠ ٨٤٥ ٤٤٧ دولار، مما مثل معدل تنفيذ الميزانية بنسبة ٩٤ في المائة).

ويعزى أساسا الانخفاض في الاحتياجات عموما إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور مقارنة بمعدلات الشغور المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بمن فيهم المراقبون العسكريون والوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة، فضلا عن الموظفين المدنيين الدوليين. كما أن الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جاء نتيجة إلغاء عملية اقتناء مرافق جاهزة نظرا لإعادة القوات إلى الوطن وارتفاع عدد حالات إغلاق المعسكرات عما كان مقررا وانخفاض أسعار اقتناء المركبات

عما كان مدرجا في الميزانية وانخفاض أسعار الوقود عما كان مدرجا في الميزانية في إطار التكاليف التشغيلية.

وقابل الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئيا احتياجات إضافية تعزى إلى بدل الخطر المستحق الدفع لجميع الموظفين المدنيين، والاستئجار غير المدرج في الميزانية لطائرة من طراز Boeing 737 للربط مع الرحلات الجوية التجارية الدولية نتيجة انسحاب الرحلات الجوية التجارية من ليبيريا، وعمليات اقتناء اللوازم الطبية اللازمة لأفراد البعثة وإجلالهم الطبي غير المدرجة في الميزانية والناجمة عن تفشي مرض فيروس إيبولا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أداء الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥)

الفئة	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٠٦ ٩٧٤,٣	١٩٦ ٠٠٣,٤	١٠ ٩٧٠,٩	٥,٣	
الموظفون المدنيون	١١٩ ٧٢٥,٣	١٢٠ ٨٨٤,٤	(١ ١٥٩,١)	(١,٠)	
التكاليف التشغيلية	١٠٠ ٥٦٧,٤	٩٣ ٩٧١,١	٦ ٥٩٦,٣	٦,٦	
إجمالي الاحتياجات	٤٢٧ ٢٦٧,٠	٤١٠ ٨٥٨,٩	١٦ ٤٠٨,١	٣,٨	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٩٧٠,٠	٩ ٢٢٥,١	(٢٥٥,١)	(٢,٨)	
صافي الاحتياجات	٤١٨ ٢٩٧,٠	٤٠١ ٦٣٣,٨	١٦ ٦٦٣,٢	٤,٠	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	—	—	
مجموع الاحتياجات	٤٢٧ ٣١٩,٨	٤١٠ ٩١١,٧	١٦ ٤٠٨,١	٣,٨	

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	العدد المعتمد ^(أ)	العدد المقرر	العدد الفعلي (في المتوسط)	معدل الشغور (نسبة مئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	١٣٣	١٣٣	١١٧	١٢,١
أفراد الوحدات العسكرية	٤ ٧٦٥	٤ ٤٢٧	٤ ٣١٥	٢,٦
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	٤٩٨	٤٢٣	١٥,١
وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٢٦٥	١ ٠٠٥	٩٩٩	٠,٦
الموظفون الدوليون	٤٤٣	٤٤٣	٣٨١	١٤,٠
الموظفون الوطنيون	٩٤١	٩٤١	٨٦٢	٨,٤

الفئة	العدد المعتمد ^(أ)	العدد المقرر	العدد الفعلي (في المتوسط)	معدل الشغور ^(ب) (نسبة مئوية)
متطوعو الأمم المتحدة الوظائف المؤقتة ^(ج)	٢٣٧	٢٣٧	١٨٩	٢٠,٣
الموظفون الدوليون	٢٠	١٧	١٣	٢٣,٦
الموظفون الوطنيون	—	—	—	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٢	٣٢	٢٧	١٥,٧
مراقبو الانتخابات المدنيين	—	—	—	—

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المقرر.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من

هذا التقرير.

أولا - مقدمة

١ - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ (A/68/761) وبلغ إجماليها ٤٨٣ ٤٣٣ دولار (صافيها ٦٠٠ ٤٨٥ ٤٢٤ دولار)، باستثناء التبرعات العينية المدرجة في الميزانية البالغة ٨٠٠ ٥٢ دولار. وتضمنت الميزانية المقترحة الاعتمادات اللازمة لتغطية تكاليف ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٧٦٥ ٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٥ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٤٤٣ من الموظفين الدوليين و ٩٤٣ من الموظفين الوطنيين، ومن بينهم ٦٩ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في الفقرة ٥٦ من تقريرها ذي الصلة المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٤ (A/68/782/Add.16)، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٢٠١ ٤٣٣ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٣ - وقامت الجمعية العامة، بموجب قراراتها ٢٩١/٦٨ و ٢٥٩/٦٩ ألف، باعتماد وتخصيص مبلغ إجماليه ٢٦٧ ٢٦٧ ٤٢٧ دولار (صافيه ٢٩٧ ٠٠٠ ٤١٨ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقُسّم المبلغ الإجمالي على الدول الأعضاء كأَنْصِبَة مقررَة.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، ومدّدها في قرارات لاحقة. وحدّد المجلس ولاية البعثة للفترة المشمولة بالتقرير في القرارات ٢١١٦ (٢٠١٣) و ٢١٧٦ (٢٠١٤) و ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥).

٥ - وكُلِّفَت البعثة بمساعدة حكومة ليبيريا، على نحو ما طلبه مجلس الأمن، في بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في ليبيريا.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحقيق عدد من الإنجازات من خلال تنفيذ ما يتصل بهذه الإنجازات من نواتج رئيسية، على النحو

المبين في الأطر الواردة أدناه، مصنّفٌ حسب العناصر التالية: الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد الحكم الديمقراطي، والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء مقارنة بالأطر المقررة القائمة على النتائج والميمنة في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (A/68/761). ويقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية في الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج التي أنجزت فعلاً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - كما هو مبين بالتفصيل في أطر الميزنة القائمة على النتائج، المبينة في الفرع الثاني - واو من هذا التقرير، واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم تنفيذ المهام المنوطة بها، ونجحت في إنجاز ١٠٧ نواتج في إطار ٣١ إنجازاً.

٩ - وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن قرر، في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤)، تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥ عن الوضع في ليبيريا نتيجة لأزمة مرض فيروس إيبولا وخيارات استئناف التخفيض التدريجي للقوات تمشياً مع هدف استكمال المرحلة الانتقالية الأمنية على النحو المشار إليه في الفقرة ٥ من القرار. وفي القرار نفسه، أقر المجلس بأن طرائق استئناف التخفيض التدريجي قد تتطلب إجراء تعديلات في ضوء المعلومات المستكملة التي يقدمها الأمين العام.

١٠ - وقد تأثرت الفترة المشمولة بالتقرير بشدة من تفشي فيروس إيبولا، مما اضطر البعثة إلى تعديل نهجها إزاء تنفيذ الولاية في سياق الأزمة، بما شمل مساعدة الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين في إطار جهود التصدي للفيروس. ويرد أدناه وصف لبعض من الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها البعثة.

١١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، ونظراً إلى التقدم الهام الذي أحرزته ليبيريا في مكافحة فيروس إيبولا، قرر مجلس الأمن، في قراره ٢٢١٥ (٢٠١٥)، أن يواصل التخفيض التدريجي المقرر أصلاً للعنصر العسكري في البعثة. ورافق هذه العملية تسليم مسؤوليات أمنية إضافية إلى حكومة ليبيريا. وبناء على ذلك، كانت البعثة قد خفضت عدد أفراد وحداتها العسكرية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير إلى ما قوامه ٣٧٩١ فرداً من ٤٤٦٢ فرداً في بداية الفترة المشمولة بالتقرير.

١٢ - وبما أن قوات البعثة لم تعد موجودة في ٧ من مقاطعات ليبيريا الخمس عشرة، فقد انصب التركيز في نشر العنصر العسكري على المناطق الشديدة الخطورة، وهو ما أحدث تحولاً إلى وضع أكسبه قدرة أكبر على التنقل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يبلغ عن وقوع حوادث أمنية كبيرة في المناطق التي لم تعد تحتفظ فيها البعثة بوجود ثابت.

١٣ - ورغم ما فرضه تفشي فيروس إيبولا من قيود على تنفيذ البعثة لولايتها، فقد أتاحت هذه الأزمة فرصاً لكي تكثف البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهودها المبذولة في قطاع الأمن، وفي مجال سيادة القانون، ولا سيما وأنها يتصلان بتدابير حالة الطوارئ التي اتخذت والمساعدات الحميدة التي بذلت والدعم السياسي الذي قدم وأعمال رصد ودعم حقوق الإنسان التي اضطلع بها. وواصلت البعثة جهودها المبذولة لتقديم المساعدة على تعزيز إمكانية الاحتكام إلى العدالة في جميع أنحاء البلد. وقد زاد تفشي فيروس إيبولا من ضرورة المسارعة بمعالجة المشكلة المزمنة المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة واكتظاظ السجون. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أمر كبير القضاة ووزير العدل بإجراء استعراض منهجي لجميع حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة للتخفيف من اكتظاظ المرافق الإصلاحية، في حين تم إنشاء فرقة عمل معنية بحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة، وذلك بدعم من البعثة وسائر الشركاء الثنائيين. وقد أسفرت هذه التدابير عن الإفراج عن ٢٥٠ محتجزاً من سجن مونروفيا المركزي الشديد الاكتظاظ وتخفيض معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة من ٧٤ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى ٦٤ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. غير أن معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة لا تزال مرتفعة، ولا تزال قدرة نظام العدالة على عرض القضايا على المحاكم في الوقت المناسب محدودة.

١٤ - وعقدت انتخابات منتصف المدة لأعضاء مجلس الشيوخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بعد أن أرجئت عن موعدها الأصلي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد وضع هذا التغيير في الجدول الزمني للانتخابات على المحك إلى حد بعيد قدرة المؤسسات الوطنية، بما في ذلك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ولجنة الانتخابات الوطنية، على التخفيف من حدة أزمة دستورية محتملة. غير أن الانتخابات اعتبرت بشكل عام أنها حرة ونزيهة وذات مصداقية وجرت دون وقوع حوادث أمنية كبيرة. وقد شاركت البعثة على نحو نشط في الأعمال التحضيرية لهذه الانتخابات، سواء أكان ذلك في مجال الأمن حيث قدمت الدعم إلى الجهات الوطنية الفاعلة للتخفيف من أي أعمال عنف انتخابي، أو في بذل مساعيها الحميدة حيث أشركت البعثة على نحو وثيق الأحزاب السياسية في العمل من أجل كفالة توخي التزاهة في السلوك المتبع في هذه العملية والمشاركة فيها.

١٥ - وقد أطلقت الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٥ برنامجها الوطني لفك تركيز المهام من أجل الاسترشاد به في عملياتها الجارية لتحقيق اللامركزية. وقد جاء ذلك في أعقاب أنشطة الدعوة المستمرة التي قامت بها البعثة لدى لجنة الحوكمة للاستفادة من جهود التصدي لفيروس إيبولا التي تقودها المقاطعات من أجل المضي قدما في عملية تحقيق اللامركزية، التي كانت توقفت في الأشهر السابقة. وقدمت البعثة أيضا الدعم التقني في إنشاء أمانة في وزارة الداخلية تعنى بتحقيق اللامركزية. وافتتح في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في مقاطعة غراند باسا أول مركز في البلد لتقديم الخدمات على نطاق المقاطعة. ومن خلال الاستعانة بمشاريع سريعة الأثر، يسرت البعثة أيضا لموظفي الخدمة المدنية في المقاطعات دورات تدريبية شرعت في تقديمها إليهم في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٦ - وبتصاعد حدة تفشي فيروس إيبولا في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، تحول الوباء من حالة طوارئ طبية إلى أزمة لها عواقب سياسية وأمنية وإنسانية واقتصادية كبيرة، وهو ما أثر على جميع جوانب تنفيذ ولاية البعثة.

١٧ - ورغم أن البعثة لم تتوقف عن الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها، فقد تراجعت خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير وتيرة التقدم المحرز في بعض المجالات، وبخاصة مجال توطيد السلام. وهو ما يعزى إلى إيلاء الأولوية للوقاية من فيروس إيبولا وإلى جهود التصدي له والقيود التي فرضت على التجمعات، الأمر الذي أثر على عدد من أنشطة البعثة. وقد أدى ذلك أيضا إلى وقف العمليات ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن ومراجعة الدستور وتحقيق المصالحة الوطنية وإصلاح الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. بيد أنه، وفي أعقاب احتواء تفشي الفيروس، أحرز تقدم كبير في بعض المجالات، كما هو الحال في عدد من التشريعات ذات الأولوية كقانوني الشرطة والهجرة.

١٨ - ووصل مجموع النفقات للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى ٤١٠ ٨٥٨ ٩٠٠ دولار، وهو ما يقل بمقدار ١٦ ٤٠٨ ١٠٠ دولار عن المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة للبعثة لتلك الفترة في قرارها ٢٩١/٦٨ والبالغ ٤٢٧ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار.

١٩ - ونتيجة لتفشي الفيروس، كان من الضروري تلبية احتياجات تمويل غير متوقعة لاحتواء تفشي المرض، اتصلت أساسا بدفع بدل الخطر لجميع الموظفين المدنيين، وبتكاليف غير مدرجة في الميزانية نشأت عن استخدام طائرة من طراز Boeing 737 لتوفير رحلات جوية إلى أكرا بهدف الربط مع الرحلات الجوية التجارية الدولية نتيجة لانسحاب الرحلات الجوية التجارية من ليبريا، واقتناء اللوازم الطبية اللازمة لأفراد البعثة وإجلائهم الطبي،

والتعاقد مع موظفين طبيين إضافيين، منهم أطباء وممرضات، على أساس مؤقت. وكان هذا الاحتياج من التمويل قد عرض أيضا في مذكرة الأمين العام عن ترتيبات تمويل البعثة عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/69/545 و Corr.1).

جيم - مبادرات دعم البعثة

٢٠ - يرد أدناه وصف للمبادرات الرئيسية التي أثرت في أنشطة الدعم ولما اتصل بها من استخدام الموارد خلال فترة الأداء.

٢١ - ففي بداية الفترة المالية، كانت ليبريا تعاني بالفعل من الأزمة الناشئة عن فيروس إيبولا وكان على عنصر الدعم التابع للبعثة أن يتكيف مع أسلوب عمل في حالة طوارئ من أجل توفير الدعم اللوجستي إلى حكومة ليبريا وغيرها من المنظمات الدولية التي كانت تتصدى للفيروس وتنفيذ التدابير اللازمة لحماية الموظفين العاملين في البعثة.

٢٢ - وفي هذا الصدد، استخدمت أصول البعثة البحرية والجوية للمساعدة في نقل اللوازم الطبية ولوازم الطوارئ، بما في ذلك الألبسة الواقية والمواد الغذائية إلى القطاعات، وبخاصة تلك القطاعات التي لا يمكن الوصول إليها برا. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي على أساس استرداد التكاليف، إلا بالنسبة للحالات التي تكون فيها بالفعل رحلة مقرر للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة توفير رحلتين مقررتين في الأسبوع إلى أكرا ليتسنى لأفراد البعثة مواصلة السفر من هناك عن طريق الرحلات الجوية الدولية، وذلك بعد انسحاب معظم الرحلات الجوية التجارية من ليبريا. وأتيحت كذلك للمنظمات الدولية الأخرى إمكانية استخدام الرحلات الجوية المقررة إلى أكرا على أساس استرداد التكاليف.

٢٣ - وشملت بعض التدابير التي اتخذتها البعثة للحد من احتمالات إصابة أفرادها بفيروس إيبولا بث برامج إذاعية منتظمة تتضمن معلومات عن الفيروس وكيفية تجنب الإصابة، وزيادة عدد الأطباء في البعثة لكفالة تزويد جميع العيادات التابعة للبعثة بالملاك الوظيفي اللازم في جميع الأوقات، وإخضاع جميع الموظفين للكشوف الطبية الإلزامية قبل السفر وإجراء عمليات قياس درجة حرارة الجسم الإلزامية عند جميع مداخل أماكن عمل البعثة. وقامت البعثة أيضا بإنشاء وحدة للكشف عن الإصابة بالفيروس.

٢٤ - ومن المبادرات الأخرى التي اتخذتها البعثة تنفيذ نظام إلكتروني لإدارة الوقود لتحسين إدارة الوقود وردع السرقة.

٢٥ - وعلى الرغم من التوقف المؤقت للمرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي بسبب التهديد الذي مثله فيروس إيبولا، فقد صدر في آذار/مارس ٢٠١٥ الإذن باستئنافه بموجب

قرار مجلس الأمن ٢٢١٥ (٢٠١٥). وبناء على ذلك، تمكنت البعثة من أن تعيد إلى الوطن كتيبة واحدة تتألف من ٦١٦ فردا بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وهو ما انطوى على حدوث زيادة مفاجئة في عبء العمل اللوجستي لنقل القوات ومعداتها وتنظيف المعسكرات وإغلاقها.

٢٦ - وشملت أيضا القرارات الإدارية الرئيسية التي أثرت على استخدام الموارد الحد من اقتناء بعض المعدات عملا بالتخفيض التدريجي للبعثة.

٢٧ - وكان تفشي الفيروس والتصدي له العاملين الخارجيين الرئيسيين اللذين عرقلا تحقيق الأهداف المحددة لاستخدام الموارد خلال فترة الأداء.

٢٨ - ونظرا إلى التغييرات المتواترة في العقود الإطارية للمولدات الكهربائية، كانت البعثة تشغل خمسة مولدات كهربائية ذات علامات تجارية مختلفة و ١٤ صنفا من خطوط الحركات. ونتيجة لذلك، اضطرت البعثة إلى إعادة ترتيب أولويات شراء قطع غيار المولدات الكهربائية بكميات كافية تتيح إجراء الصيانة والتصليح على النحو السليم.

دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٩ - في تموز/يوليه ٢٠١٤، اتفقت البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على إطار للتعاون بينهما في سياق أنشطة التعاون التي تضطلعان بها. ويحدد الإطار الاستراتيجية المشتركة للتعاون في خمسة مجالات ذات أولوية، هي تعزيز أمن الحدود وتحقيق الاستقرار؛ وتقديم الدعم لجهود وآليات السلام والأمن على الصعيد الإقليمي؛ وتعزيز المصالحة في المنطقة الحدودية؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية وهيئة الظروف لعودة اللاجئين بشكل مستدام؛ وتعزيز تبادل المعلومات وتحليلها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أنشأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في ليبيريا فريقا عاملا معنيا بالأمن على الصعيد الإقليمي بدأ يعقد اجتماعات شهرية منذ شهر نيسان/أبريل لتخطيط الأنشطة ذات الصلة وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في كل من المجالات ذات الأولوية.

٣٠ - ورغم أن إغلاق الحدود الإيفوارية منذ آب/أغسطس ٢٠١٤ قد عطل الأنشطة المشتركة العابرة للحدود وعودة اللاجئين، فقد أجرت الوحدات المخصصتان للتعاون في البعثتين اتصالات بانتظام لكفالة توخي نهج مشترك، وازداد التنسيق بين عناصر البعثتين على مستوى المقر ومستوى المكاتب الميدانية.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركزت الجهود دون الإقليمية إلى حد كبير على أعمال التصدي لمرض فيروس إيبولا. غير أنه في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ناقشت عملية

الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع أمانة اتحاد نهر مانو إحياء استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو، بما في ذلك الوحدات المشتركة المعنية بأمن الحدود وبناء الثقة، إضافة إلى أعمال التخطيط لمرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا على الصعيد الإقليمي، التي أدرجت فيها عناصر السلام والأمن والحكم الرشيد. وتتعاون البعثة على نحو وثيق مع أمانة اتحاد نهر مانو من أجل تفعيل الوحدتين.

٣٢ - واشتركت البعثة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في استخدام ثلاث طائرات هليكوبتر هجومية عسكرية من طراز MI-24 على أساس تقاسم التكاليف بنسبة ٥٠/٥٠، وإن كانت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هي التي استخدمت هذه الطائرات أساسا بسبب حالة العمليات الجارية في كوت ديفوار. ونتيجة لذلك، جرى تنقيح ترتيبات تقاسم التكاليف بنسبة ٩٠ في المائة مقابل ١٠ في المائة، ولا تزال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تستخدم أساسا تلك الطائرات خلال فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣٣ - وعلى الرغم من أن طائرة البعثة من طراز B-737 لم تدرج ضمن الموارد المعتمدة للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، فقد قدمت إلى البعثة، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، لتعمل كجسر جوي بين مونروفيا وأكرا، وتدعم رحلات تناوب قوات البعثة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وذلك على أساس تقاسم التكاليف.

هاء - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

٣٤ - جرى تنسيق وثيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري طوال فترة الأزمة التي تسبب فيها فيروس إيبولا لدعم حكومة ليبيريا في استجابتها الوطنية، وذلك بالاعتماد على قدرات كل منهما وعلى المزايا النسبية للبعثة، فضلا عن تلك التي تتمتع بها الوكالات والصناديق والبرامج. واضطلعت المكاتب الميدانية للبعثة بدور أساسي في تنسيق الاستجابة المحلية والدولية على السواء بأن عملت كمراكز للمعارف واللوجستيات المحلية، واستفادت من تواصلها الطويل الأمد مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية. وعملت المكاتب الميدانية أيضا في دعم سائر الوكالات والصناديق والبرامج المشاركة في أعمال التصدي للفيروس على مستوى المقاطعات، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف، على وجه الخصوص، وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في وقت لاحق. وأتاح تفعيل نظام المجموعات الإنسانية أثناء أعمال التصدي للفيروس الفرصة لتعزيز التنسيق

مع الفريق القطري وغيره من المنظمات الإنسانية والإنمائية الدولية، وقد قام المنسق المقيم بدور قيادي في هذا الصدد.

٣٥ - وفي أعقاب الأزمة، كان للبعثة مساهمة وثيقة على جميع المستويات في مساعدة الحكومة على وضع خططها لتحقيق الانعاش والاستقرار على الصعيد الاقتصادي لمرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا، بما في ذلك الدعوة إلى إدراج العدالة والأمن ضمن أولويات هذه الخطة.

٣٦ - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ("برنامج توحيد الأداء") الذي يتماشى مع خطة التحول الحكومية. وخلال الأزمة الناشئة عن فيروس إيبولا، مارست الوكالات والصناديق والبرامج المرونة في برامجها ومشاريعها لدعم مختلف الشركاء الوطنيين والوكالات الوطنية في أعمال التصدي للفيروس. وشكل منهاج فريق الأمم المتحدة القطري آلية فعالة تتماشى مع الهياكل الإنسانية والهياكل الحكومية المعنية بتنسيق نظم إدارة الحوادث.

٣٧ - وقدمت البعثة إلى حكومة ليبيريا الدعم لانتخابات مجلس الشيوخ ومصرف ليبيريا المركزي. وقدمت أيضا الدعم لعمليات وكالات منظومة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية - برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية) داخل منطقة البعثة وخارجها.

٣٨ - وأدى تفشي فيروس إيبولا في نهاية المطاف إلى تعليق غالبية الرحلات الجوية التجارية من ليبيريا وإليها، وإلى استخدام الطائرة من طراز B-737 بعد ذلك لتسيير رحلات جوية مكوكية من أكرا وإليها (جسر جوي) في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٥ لتقديم دعم على أساس استرداد التكاليف لكل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الدبلوماسية والمجتمع الدولي.

٣٩ - ونسقت البعثة أيضا على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا على مستوى المقر ومستوى المكاتب الميدانية بهدف التصدي الفعال لفيروس إيبولا. وقدمت البعثة الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا خلال مرحلة بدء تشغيلها بتوفير رحلات جوية خارج منطقة البعثة إلى غانا وغينيا وسيراليون ومنها، بما في ذلك رحلات جوية إقليمية ومحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة دعما على أساس استرداد التكاليف إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا في ما يتعلق بالنقل

البحري لمواد التصدي لفيروس إيبولا، وإلى البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي فيما يتعلق بنقل حاويات بحرية تحتوي على مواد ومعدات مملوكة للأمم المتحدة.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: الأمن

٤٠ - واصلت البعثة، على النحو المبين بالتفصيل في الأطر أدناه وتمشيا مع ولايتها، إعطاء الأولوية للدعم الذي تقدمه للحفاظ على بيئة أمنية مستقرة وتعزيز القدرات الوطنية من أجل الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد. وعُلفت المرحلة الثالثة من عملية التخفيض التدريجي للبعثة بسبب تفشي فيروس إيبولا. ومع ذلك، قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢١٥ (٢٠١٥)، استئناف التخفيض التدريجي للبعثة بعد أن حدد أن ليبريا حققت تقدما كبيرا في مكافحة فيروس إيبولا.

٤١ - واستجابة للطلب الذي وجهه مجلس الأمن إلى حكومة ليبريا، في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤)، بأن تأخذ على عاتقها كامل المسؤوليات الأمنية من البعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وبأن تقوم كذلك بصياغة خطة لبناء قطاع الأمن، أعدت حكومة ليبريا خطة واضحة الأهداف تتضمن عددا من الالتزامات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. وأعدت أيضا خطة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم الدعم لضمان قيام البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتوفير دعم منسق للعملية الانتقالية. وساعدت البعثة الحكومة في تنظيم اجتماعات دورية لفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة المعنية بالمرحلة الانتقالية وفريق التنفيذ المشترك اللذين يقومان على التوالى بتنسيق تنفيذ عملية نقل المهام الأمنية والإشراف عليها.

٤٢ - وظل الدعم الذي تقدمه البعثة لتنمية قدرات الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس من بين الأولويات، مع التركيز على دعم المؤسسات في تعزيز وجودهما وعملهما خارج مقاطعة مونتسيرادو وعلى حدود البلد. وقدم الموجهون من شرطة الأمم المتحدة الدعم التقني والاستشاري بشأن مجموعة واسعة من المسائل السياسية والتشغيلية، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي واللوجستيات وإدارة شؤون الموظفين إلى كلتا الوكالتين. وقدمت البعثة أيضا الدعم والتدريب إلى وحدة الهندسة في القوات المسلحة الليبرية لكفالة استعدادها لتحمل المسؤولية عن تدمير مخلفات الحرب من المتفجرات.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم لتعزيز مستوى الأمن على مستوى المقاطعات والمناطق ولترتيبات الإنذار المبكر على النحو المطلوب في قانون إصلاح الأمن

الوطني والاستخبارات لعام ٢٠١١. وعلى الرغم من تفشي فيروس إيبولا، أنشئت مجالس أمن المقاطعات في ٣ مقاطعات جديدة وأعيد تفعيل ٤ مجالس أخرى، مما مكن المجالس من عقد اجتماعات عادية في ١٠ مقاطعات في جميع أنحاء ليبيريا. وقدمت البعثة أيضا الدعم لإنشاء مجالس أمن المناطق في أربع مقاطعات، مما أسفر عن زيادة عدد تلك المجالس من ٦ إلى ٢٠ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي المقاطعات المعنية، عقدت اجتماعات تنسيق منتظمة ونوقشت سبل التصدي للتحديات الأمنية المحلية في اجتماعات المجالس الخاصة.

٤٤ - وعلى الرغم من إغلاق الحدود مع كوت ديفوار في آب/أغسطس ٢٠١٤ بسبب تفشي فيروس إيبولا، واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بذل جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون بين حكومتَي كوت ديفوار وليبيريا من أجل تحقيق المزيد من الاستقرار على طول الحدود المشتركة بين البلدين. وشملت هذه الجهود عقد اجتماع رباعي في آذار/مارس ٢٠١٥. وكان إحياء استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو، بما يشمل الوحدات المشتركة المعنية بأمن الحدود وبناء الثقة، أحد الأنشطة الهامة الأخرى التي نفذت في ظل تحسّن حالة الصحة العامة في جميع أنحاء البلد.

الإنجاز المتوقع ١ - ١: هيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبيريا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدم وقوع أي حوادث عنف مسلح كبيرة تكون دوافعها سياسية (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: صفر)	أُنجز. لم تقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي حوادث عنف مسلح كبيرة تكون دوافعها ذات دوافع سياسية
زيادة عدد المناطق الواقعة خارج مونروفيا التي تكون الشرطة الوطنية الليبرية، بما في ذلك وحدة دعم الشرطة، موجودة فيها (٢٠١٢/٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٥)	أُنجز. تَبَّت وجود الشرطة الوطنية الليبرية/وحدة دعم الشرطة في المناطق الخمس الواقعة خارج مونروفيا
نقصان في عدد حوادث الإخلال بالنظام العام التي تتجاوز قدرة المؤسسات الحكومية على التصدي لها دون دعم البعثة (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣)	أُنجز: سُجل حادثان من حوادث الإخلال بالنظام العام تطلبا تدخل البعثة. وتصدت وحدات الشرطة المشكلة لأعمال شغب وقعت في زُورزور، ومقاطعة لوفافا، وبوتافو، ومقاطعة سينوي، تعزيزا للشرطة الوطنية الليبرية/وحدة دعم الشرطة. ويعزى انخفاض عدد هذه الحوادث إلى زيادة استخدام الحوار وسيلة لتسوية المنازعات

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إنشاء مجالس لأمن المقاطعات في كل مقاطعة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٧؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥)	أنشئت مجالس أمن المقاطعات في ١٠ مقاطعات. ويعزى انخفاض عدد المجالس المنشأة عما كان مقررا إلى التحديات المصادفة في مجال التنسيق بين السلطات المركزية والمحلية، وإلى إعطاء الأولوية لجهود الوقاية من فيروس إيبولا والتصدي له. ومن المتوقع إنشاء المجالس الـ ١٥ جميعها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
٨٠٣٠ يوم عمل لدوريات المراقبين العسكريين (١١ فريقا × دوريتين في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك الدوريات الجوية والبرية، لجمع المعلومات والاتصال بالمجتمعات المحلية، ومعاينة الظروف العامة داخل المجتمعات المحلية وجمع المعلومات بشأن حوادث محددة	٨٠١٠
٢١٦١ ساعة من ساعات الدوريات الجوية، بما في ذلك الدوريات الجوية الحدودية، والدوريات الراحلة المنقولة جوا، والاستطلاع الجوي، والدوريات الجوية في البحر، والرحلات الجوية الخاصة، وتدريب الأطقم الجوية (٢٠٠ ١ ساعة باستخدام طائرات من طراز Mi-8، و ٧٥٠ ساعة باستخدام طائرات من طراز Mi-24، و ٢١١ ساعة باستخدام طائرات من طراز B-1900)	٧٩٥
٢٧ ٣٧٥ يوم عمل للدوريات (٣ كتائب × ٢٥ دورية في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك الدوريات الراحلة والمتنقلة (برا وجوا)، فضلا عن عمليات الحراسة وحماية كبار الشخصيات	٢٦ ٤٦٣
٧٢٠ يوم عمل لدوريات قوة الرد السريع (٣ دوريات في اليوم × ٢٤٠ يوما)، بما في ذلك الدوريات الراحلة والمتنقلة (برا وجوا)،	١ ٣٤٢
	تُعزى الزيادة في عدد الدوريات إلى تمديد مدة الخدمة في قوة الرد السريع بـ ٣ أشهر، بالنظر إلى القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بتأخير تنفيذ

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي للبعثة بسبب تفشي فيروس إيبولا		فضلا عن عمليات الحراسة
تُعزى الزيادة في عدد الدوريات إلى تنفيذ شرطة الأمم المتحدة لنموذج إنحاز جديد متمركز في المقاطعات شمل التواصل/الاتصال اليومي مع السلطات والمجتمعات المحلية	١٤ ٢٦٠	٩ ٨٥٥ يوم عمل لدوريات شرطة الأمم المتحدة (٢٧ موقعا للأفرقة × دورية واحدة في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك التواصل/الاتصال اليومي مع السلطات والمجتمعات المحلية في جميع المقاطعات
تُعزى الزيادة في عدد الدوريات إلى الاحتياجات الأمنية الإضافية الناجمة عن إعلان حالة الطوارئ بعد تفشي فيروس إيبولا، وإلى الحاجة إلى تعزيز الأمن في المناطق المحيطة بوحدة علاج إيبولا. وطلب أيضا أن تقدم وحدات الشرطة المشكلة الدعم لحراسة عمليات البنك المركزي الليبري وكبار الشخصيات خلال فترة الأزمة	٢ ٨١٩	٢ ٤٠٠ يوم عمل لدوريات وحدات الشرطة المشكلة (٨ مواقع للأفرقة × دورية واحدة في اليوم × ٣٠٠ يوم)، بما في ذلك دوريات راجلة ومتنقلة مشتركة ودوريات مشتركة على الحدود، فضلا عن تقديم الدعم للتطويق والبحث، وعمليات صون النظام العام، وعمليات حراسة السجون والنقد أثناء نقلهم، وحماية كبار الشخصيات، وعمليات تفتيش مخزونات الأسلحة والذخائر التي حصلت عليها الحكومة
خمس حلقات من برنامج Coffee Break الإذاعي اليومي الذي يعنى بالشؤون الراهنة، مدة كل منها ٤٥ دقيقة (ما مجموعه ٢٥٠ في السنة)؛ وسبعة برامج إذاعية حوارية مدة كل منها ساعة واحدة (ما مجموعه ٤٠٠ في السنة)؛ وثمانية برامج إذاعية مدة كل منها ٣٠ دقيقة أسبوعيا تعنى بالصحة والتعليم (ما مجموعه ٤٣٠ في السنة)؛ وبرنامجان أسبوعيان مدة كل منهما ساعة واحدة يعنيان بالمسائل الجنسانية (ما مجموعه ١٠٠ في السنة)؛ وبرنامجان يوميان مدة كل منهما ساعة واحدة يعنيان بالوقائع والترفيه (ما مجموعه ٤٥٠ في السنة)؛ و ١٥ برنامجا/ نشرة إذاعية إخبارية يومية مدة كل منها	نعم	إطلاق حملة إعلامية لزيادة الثقة في قطاع الأمن الليبري، تشمل توجيه رسائل تتعلق بتخفيض الوجود العسكري للبعثة تدريجيا، وأمن الحدود، وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وحماية المدنيين، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والحكم الرشيد، وكذلك الإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية من خلال عمليات البث الإذاعي للبعثة: ٥ حلقات من برنامج Coffee Break الإذاعي اليومي الذي يعنى بالشؤون الراهنة، مدة كل منها ٤٥ دقيقة (٢٦٠)؛ و ٧ برامج إذاعية حوارية مدة كل منها ساعة (٣٦٤) (Crime Watch و Dateline Liberia و Nationwide

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

١٠ دقائق باللغة الإنكليزية واللغات المحلية (ما مجموعه ٩٥٠ ٣ في السنة)؛ وبرنامج إذاعي أسبوعي مدته ١٥ دقيقة باللغة الفرنسية (ما مجموعه ٥٠ في السنة)

يُعرى انخفاض عدد البرامج الإذاعية إلى إعادة ترتيب أولويات الموارد لتوجيهها إلى البرامج والأغاني المتعلقة بفيروس إيبولا، بما في ذلك ما يلي: ٨٠ برنامجاً مدة كل منها ٣٠ دقيقة (Ebola Update و Let's Lecture) لتوعية الجمهور الليبري بتدابير الوقاية من فيروس إيبولا ومكافحته؛ و ٢٢ رسالة غنائية للتوعية بخطر فيروس إيبولا (بشماي لهجات محلية وبالفرنسية)، بالتعاون مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية ومنظمة الصحة العالمية؛ و ٤٨ حلقة من برنامج Kick Ebola الذي أنتج بالشراكة مع منظمة BBC Media Action

و Dis Government Ting، و Creek Town، و Palava Hut، و Front Page؛ و ٨ برامج إذاعية مدة كل منها ٣٠ دقيقة أسبوعياً (٤١٦) تعنى بالصحة والتعليم (You and Your Health، و Staying Alive، و Let's Talk، و About Sex، و Access For All، و Talk، و Front Page، و Dateline، و Problem Page)؛ وبرنامجان أسبوعيان مدة كل منهما ساعة واحدة (١٠٤) يعنيان بالمسائل الجنسانية (Women's World و Girl Power)؛ وبرنامجان يوميان مدة كل منهما ساعة (٥٢٠) يعنيان بالوقائع والترفيه (Your Morning و Nightshift)؛ و ١٥ برنامجاً/نشرة إذاعية إخبارية يومية مدة كل منها ١٠ دقائق باللغة الإنكليزية واللغات المحلية (٣٧٥٠)؛ وبرنامج إذاعي أسبوعي مدته ١٥ دقيقة باللغة الفرنسية (٥٢ في المجموع)

قدمت البعثة الدعم لوزارتي الداخلية والعدل ومستشار الأمن القومي في وضع استراتيجية معنية بتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات لعام ٢٠١١، بما يشمل حكماً يتعلق بمجالس أمن المقاطعات والمناطق. وساعدت البعثة أيضاً السلطات المحلية في تعزيز أو إنشاء المجالس بتعميم القانون وبعقد جلسات عمل مع مفتشي المقاطعات. وأنشئت مجالس أمن مقاطعات جديدة في ٤ مقاطعات (غراند باسا، وماريلاند، وريفريسيس، وسينوي) وأعيد تفعيل مجلس واحد (بومي)؛ وأنشئت مجالس أمن مناطق في مقاطعة ميريلاند (في منطقة واحدة من أصل منطقتين) وفي

نعم

تقديم المساعدة في تنفيذ استراتيجية ترمي إلى تعزيز و/أو إنشاء مجالس أمن المقاطعات والمناطق، بما في ذلك الروابط مع مجلس الأمن الوطني

مقاطعة ريفرسييس (في جميع المناطق الثماني)

٢٢ بثا نصف شهري مدة كل واحد منها ثلاث دقائق يتضمن تقريراً إخبارياً بالفيديو؛ وصفر (٠) برنامج خاص بالفيديو مدة كل واحد منها ١٠ دقائق تبث فصلياً، و ٤ برامج بُثت على محطتين تلفزيونيتين (دون توزيع على نوادي الفيديو)؛ و ٤٠ من المقالات التحقيقية نُشرت فصلياً في مجلة UN FOCUS (١٠٠٠٠٠) نسخة)؛ و ٤ رسائل إخبارية UNMIL Today أُصدرت في شكل إلكتروني، و ١٤٠ مهمة تصوير، و ١٢٠ صورة من صور اليوم، ومعرضين للصور، و ١٠ مؤتمرات صحفية و ٢٠ بياناً صحفياً. ويُعزى انخفاض عدد البرامج التحقيقية بالفيديو والنشرات التي تبث على المحطات التلفزيونية وصور اليوم ومعارض الصور وعدم توزيع البرامج على نوادي الفيديو إلى إعادة ترتيب أولويات الموارد لتوجيهها إلى ١٣ برنامجاً تحقيقياً بالفيديو أُنجزت بقدرات داخلية و ٢٠ برنامجاً تحقيقياً بالفيديو أُنجزت بقدرات خارجية بشأن الوقاية من فيروس إيبولا والتصدي له. بالإضافة إلى ذلك، جرى توضيب ونشر ١٣٥٤ صورة على موقع فليكر. ونشرت جميع المنتجات من صور وأشرطة فيديو وبرامج إذاعية ومنشورات على الموقع الشبكي للبعثة وفي منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها

لا

١٨ بثا نصف شهري مدة كل واحد منها ثلاث دقائق يتضمن تقريراً إخبارياً بالفيديو؛ و ٢٤ برنامجاً خاصاً بالفيديو مدة كل واحد منها ١٠ دقائق بُثت فصلياً، و ٤ نشرات تبث على ٤ محطات تلفزيونية وتوزع على ١٥٠ نادياً من نوادي الفيديو؛ و ٤٠ من المقالات التحقيقية تُنشر فصلياً في مجلة UN FOCUS (١٠٠٠٠٠ نسخة)؛ و ١١ رسالة إخبارية شهرية UNMIL Today (في شكل إلكتروني)، و ١٣٢ مهمة تصوير، و ٢٥٠ صورة من صور اليوم، و ٤ معارض للصور، و ١٢ مؤتمراً صحفياً و ٢١ بياناً صحفياً. وتنشر جميع المنتجات من صور وأشرطة فيديو وبرامج إذاعية ومنشورات على الموقع الشبكي للبعثة وفي منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها

نعم

نُظمت ٤ حملات دعوة متعددة الوسائط مدة كل واحدة خمسة أيام في جميع أنحاء البلد، بشأن: وقف عنف الغوغاء والسلامة على الطرق؛ وحملتان وطنيتان بشأن سلامة المرور

٨ حملات دعوة متعددة الوسائط مدة كل واحدة خمسة أيام تنظم على مستوى البلد بشأن: استقدام أفراد الشرطة، مع التركيز بوجه خاص على توظيف النساء وخفارة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

على الطرق؛ وحملة توعية بشأن مناهضة عنف الغوغاء. ونُظمت حملة بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني: ١٦ يوما من النشاط الدعوي لمناهضة العنف الجنسي والجنساني (مع التركيز على التدابير الوقائية من فيروس إيبولا)؛ وحملة وطنية لدعم تعزيز حقوق المرأة (عما في ذلك المسائل ذات الصلة بفيروس إيبولا)؛ وحملتان ضد العنف الجنسي والجنساني؛ وحملة للتوعية بفيروس إيبولا؛ وحملتان مناسبة افتتاح السنة الدراسية مدة كل منهما سبعة أيام لإيقاف تفشي مرض فيروس إيبولا؛ وحملتان وطنيتان مدة كل منها ٣ أيام، باستخدام ١١ مجموعة من رواة الأخبار التقليديين؛ وحملة ضد تفشي فيروس إيبولا خلال الاحتفال باليوم الدولي للسلام والاحتفالات بيوم الأمم المتحدة؛ كما أُصدرت ٥ أغنيات لتوعية الجمهور بالوقاية من انتشار فيروس إيبولا. ولم تُطلق الحملات بشأن اغتصاب الأطفال؛ والسلام؛ وتحقيق اللامركزية؛ والمصالحة الوطنية؛ والتربية الوطنية بشأن الإصلاح الدستوري وانتخابات مجلس الشيوخ نظرا لإعطاء الأولوية للأنشطة المتصلة بفيروس إيبولا

وشملت المواد الترويجية ما يلي: ٢٠ ٠٠٠ قميص (تي شيرت)؛ و ٣٦٢ ٠٠٠ منشور؛ و ٢١٠ ٠٠٠ ملصق؛ و ١٥ ٠٠٠ بطاقة لاصقة؛ و ١٨ ٠٠٠ سوار؛ و ١٦٢ لافئة مرنة؛ و ٧ ٠٠٠ قلم حبر؛ و ٧ ٠٠٠ قلم رصاص؛ و ٣ ٠٠٠ كراسة؛ و ٦٠٠ دلو. وأعيد ترتيب أولوية المواد الترويجية بما يدعم برامج الوقاية من فيروس إيبولا

المجتمعات المحلية؛ ومنع العنف الجنسي والجنساني واغتصاب الأطفال؛ ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ و ١٦ يوما من النشاط الدعوي وحقوق الإنسان؛ والسلام، وتحقيق اللامركزية والمصالحة الوطنية؛ والتربية الوطنية بشأن الإصلاح الدستوري؛ وانتخابات مجلس الشيوخ؛ والقيادة الآمنة من خلال ٤٨ عرضا يقدمها ١١ من رواة الأخبار التقليديين في مونروفييا وفي المقاطعات الـ ١٥، وذلك باستخدام مواد ترويجية تشمل: ٣٤ ٠٠٠ قميص (تي شيرت)؛ و ٢٠ مجموعة قمصان؛ و ٤٠ ٠٠٠ منشور؛ و ١٥ ٠٠٠ بطاقة لاصقة؛ و ٣٧ ٠٠٠ سوار؛ و ٤٤ ٠٠٠ ملصق؛ و ١٠٥ لافتات من القماش؛ و ٨٥ لافئة مرنة؛ و ١٥ لوحة إعلانية؛ و ١٦٠ كرة قدم؛ و ١٠٠ كرة طائرة؛ و ١٥٨ جائزة؛ و ٥٠٠ جهاز راديو ترانزستور؛ و ٥٠٠ جهاز شحن بالطاقة الشمسية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
٥ إعلانات للخدمة العامة بواسطة الفيديو للبث التلفزيوني والتوزيع على ١٥٠ ناديا من نوادي الفيديو، و ٣٠ إعلانا للخدمة العامة تبثها إذاعة البعثة و ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية. وتتعلق الإعلانات بحملات الدعوة، ومناسبات وأنشطة البعثة/حكومة ليبريا/المنظمات غير الحكومية والمناسبات المنظمة على مستوى المقاطعات. وتُنشر كل منتجات الحملات على الموقع الشبكي ومنصات التواصل الاجتماعي الرقمية	نعم	أُنتجت ٣ إعلانات للخدمة العامة بواسطة الفيديو للبث التلفزيوني. ولم يتم التوزيع على نوادي الفيديو لأن أنشطة الفيديو المضطلع بها في مراكز الترفيه عُلقت بسبب تفشي فيروس إيبولا. وبُث ما مجموعه ١٦٠ إعلانا من إعلانات الخدمة العامة على إذاعة البعثة بـ ١٧ لغة محلية وعلى ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية. ويُعزى ازدياد العدد إلى الإعلانات الإضافية بشأن فيروس إيبولا. ونُشرت منتجات جميع الحملات على الموقع الشبكي الداخلي (الإنترنت) الخاص بالبعثة ومنصات التواصل الاجتماعي الرقمية (فيسبوك، وتويتر، وفليكر، ويوتيوب)

الإنجاز المتوقع ١-٢: إحراز تقدم نحو تحقيق السيطرة الفعالة على حدود ليبريا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة عدد ضباط مكتب الهجرة والتجنيس الذين تم نشرهم في ٣٦ من نقاط العبور الحدودية الرسمية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٦٣٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٨٨؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠٠) (١)	لم تطرأ زيادة على عدد الضباط الذين تم نشرهم عند نقاط العبور الحدودية الرسمية، نظرا لعدم إجراء تدريب إضافي للمعينين الجدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويخطط المكتب لنشر الدفعة الثانية، التي تضم ٢٥٠ فردا (بما في ذلك ٥٨ من الإناث)، في النقاط الحدودية الرسمية عند تخرج الدفعة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
زيادة الأنشطة عبر الحدود دعما لتحقيق الاستقرار على الحدود، بما في ذلك عقد اجتماعات بين وكالات الأمن الوطنية، والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٤)	أُنجز. عُقدت ٧ اجتماعات للتنسيق عبر الحدود في المقاطعات المتاخمة لغينيا وسيراليون. وتعزى زيادة عدد الاجتماعات إلى التركيز على المسائل المتصلة بالصحة/فيروس إيبولا وتحقيق الاستقرار؛ وعُقد اجتماع إضافي بشأن الأمن عبر الحدود مع السلطات الغينية. وفي حين أن إغلاق الحدود الإيفوارية - الليبرية منذ آب/أغسطس ٢٠١٤ قد قلص الأنشطة العابرة للحدود في منطقة الحدود، اجتمعت السلطات الإيفوارية والليبرية في

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ في كوت ديفوار ضمن الإطار
الرباعي لمناقشة التعاون في مجال الأمن والمجال الإنساني
والتعاون الثنائي

أنجز. أجريت ١٦٤ دورية حدود قام بها ضباط مدربون
ومجهزون من مكتب الهجرة والتجنيس على الحدود الليبرية
مع كوت ديفوار وغينيا وسيراليون. وتعزى زيادة عدد
دوريات الحدود بما يعادل ٦٤ دورية إلى تكثيف
الدوريات من أجل تنفيذ عمليات إغلاق الحدود أثناء
تفشي فيروس إيبولا

زيادة عدد دوريات الحدود التي يقوم بها
ضباط مدربون ومجهزون من مكتب الهجرة والتجنيس
على الحدود الليبرية مع سيراليون، وكوت ديفوار،
وغينيا (٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٠؛
٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠)

أنجز. لم تقع أي تهديدات أمنية خطيرة عبر الحدود تتطلب
استجابة من قوات الأمن الليبرية

عدم وقوع أي حوادث أو أعمال عنف خطيرة
عبر الحدود تتطلب استجابة من قوات الأمن
الليبرية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٤؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛
٢٠١٤/٢٠١٥: صفر)

الناتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

٣٣١ يعزى انخفاض عدد الدوريات إلى تعليق أنشطة
الدوريات المشتركة أثناء تفشي فيروس إيبولا

٤٨٠ شهرا من دوريات الحدود المشتركة
(٤٠ دورية × ١٢ شهرا) على الحدود الليبرية
مع سيراليون وكوت ديفوار وغينيا لرصد
الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة
والأشخاص، وحركة العناصر المسلحة عبر
الحدود وتدفق اللاجئين

٥٤ أنجز العدد المتزايد من دورات التدريب والتوجيه
نتيجة للزيادة في نشر مستشاري البعثة في
المكاتب والمراكز التابعة لمكتب الهجرة
والتجنيس للمساعدة على تلبية احتياجات دعم
بناء القدرات المؤسسية التي جرى تحديدها في
التقييم الذاتي الذي أجراه مكتب الهجرة
والتجنيس في شباط/فبراير ٢٠١٥

تنظيم ٤١ دورة تدريب وتوجيه لضباط
مكتب الهجرة والتجنيس في ٣٦ مركزا
حدوديا استراتيجيا وخمسة مراكز قيادة إقليمية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	أجري تقييم واحد للمخاطر في غراند غيده تزامن مع زيارة أجرتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غرب كوت ديفوار؛ كما أجرى تقييمان إضافيان للتهديدات الأمنية في شباط/فبراير وأيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٥ في المنطقة الحدودية مع كوت ديفوار. وفي حين أن إغلاق الحدود بين ليبيا وكوت ديفوار نظرا للقيود المفروضة بسبب فيروس إيبولا لم يسمح بإجراء تقييم مشترك لاحق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أبلغ مجلس الأمن بعملية التقييم ونتائجها. وأجرى التقييم الإضافي للتهديدات المتابعة شائعات مستمرة عن وقوع هجمات وشيكة	٣	إجراء تقييمين نصف سنويين للمخاطر لتحديد مواقع العناصر المسلحة في المنطقة الحدودية مع كوت ديفوار، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من أجل تقديم تقارير إلى مجلس الأمن
إجراء تقييم واحد، في كل مقاطعة من المقاطعات الثماني الحدودية، للتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار على الحدود وفرص القيام بمبادرات إضافية لإثراء الأنشطة البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة في ليبيا والشركاء الدوليين، دعما لحكومة ليبيا	٩	أجريت عمليات تقييم في ٤ مقاطعات (غراند غيده وماريلاند ونيمبا وريفر غي) بشأن تحقيق الاستقرار على الحدود؛ ومقاطعتين (غباربولو وجراند كيب ماونت)، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا وشركاء الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لإثراء برامج الوقاية من فيروس إيبولا والتصدي له دعما لحكومة ليبيا؛ و ٣ مقاطعات حدودية (بونغ ولوفا ونيمبا) من أجل تقييم الأثر المترتب على تقليص حجم البعثة. وأجرى التقييم الإضافي في نيمبا لمتابعة حركات العناصر الإجرامية المشتبه فيها، الأمر الذي أثار شواغل أمنية، لا سيما في سياق خروج البعثة الوشيكة من المنطقة		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
القيام بثلاث مبادرات ترمي إلى بناء الثقة وتبادل المعلومات عبر الحدود، بالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية ونظيراتها في كوت ديفوار	لا	نظرا لإغلاق الحدود بين ليريا وكوت ديفوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقلصت فرص تنظيم حلقات عمل عبر الحدود. ومع ذلك، عُقد اجتماع واحد في حزيران/يونيه ٢٠١٥، يسهه مجلس اللاجئين الدائم و دعمته البعثة. وألغت السلطات الإيفوارية، التي أشارت إلى شواغل متعلقة بالتأهب للوقاية من فيروس إيبولا على الحدود الليبرية، الاجتماع الثاني المقرر عقده في حزيران/يونيه بتيسير من البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
تنظيم ٤٥ دورة تدريب وتوجيه لفائدة مكتب الهجرة والتجنيس بشأن القيام بتنظيم وتيسير فعال لاجتماعات عبر الحدود في ما بين المكتب وأجهزة الأمن الأخرى، والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين، من جهة، ونظرائهم في كوت ديفوار وغينيا وسيراليون، من جهة أخرى	٨	نُظمت دورات تدريب وتوجيه لفائدة موظفي مكتب الهجرة والتجنيس بشأن تنظيم اجتماعات فعالة عبر الحدود لأصحاب المصلحة عبر الحدود الدولية للبلد. ويعزى انخفاض عدد الدورات إلى تعليق الأنشطة على طول الحدود ومحدودية التفاعل مع النظراء في كوت ديفوار وغينيا وسيراليون أثناء تفشي فيروس إيبولا
إجراء مكتب الهجرة والتجنيس والبعثة لتقييم أساسي مشترك لقدرة المكتب على الاضطلاع بالمهام المتعلقة بأمن الحدود والهجرة، بما في ذلك: أنشطة التعاون الدولي بشأن الحدود المنظمة داخل الأراضي الليبرية والأنشطة المضطلع بها في بلدان ثالثة، بما فيها إصدار تأشيرات الدخول والخدمات القنصلية	نعم	أجري تقييم ذاتي واحد لمكتب الهجرة والتجنيس في شباط/فبراير ٢٠١٥ بدلا من التقييم الأساسي، الذي كان من المقرر أن يجري بالتشاور مع المجتمعات المحلية، بسبب القيود المفروضة على التجمعات الكبيرة أثناء تفشي فيروس إيبولا. وساهم قطاع عريض من قيادة المقر والمقاطعات بالمكتب في التقييم الذاتي، الذي قيّم رؤية المكتب وهيكله التنظيمي ونظمه المؤسسية ونزاهته وسلامته المالية، فضلا عن الأداء التنظيمي والفعالية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إعداد منهاج تدريب منقح لمكتب الهجرة والتجنيس، بالتعاون مع المكتب، يشمل الشؤون الجنسانية، والمهجرة، والسلوك والانضباط، ومفهوم المراكز واللامركزية	١ نُقح منهاج تدريب مكتب الهجرة والتجنيس، بالتعاون مع المكتب لإدماج الشؤون الجنسانية، والمهجرة، والسلوك والانضباط، والتدريب على الأسلحة والتمارين، ومفهوم المراكز واللامركزية
تنظيم خمس دورات تدريبية أثناء الخدمة لمكتب الهجرة والتجنيس بشأن إدارة الحدود ومراقبتها، وفحص الوثائق وفرزها، وقوانين الهجرة	٤ يعزى انخفاض عدد الدورات المنظمة إلى انخفاض الأنشطة عبر الحدود بسبب عمليات إغلاق الحدود المتصلة بفيروس إيبولا

الإيجاز المتوقع ١-٣: تحسين قدرة وأداء الشرطة الوطنية الليبرية في مكافحة الجريمة وحفظ النظام في جميع أنحاء البلد، لا سيما في المقاطعات خارج العاصمة والمناطق التي بدأت فيها البعثة في التخفيض التدريجي لقوامها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
ارتفاع عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية الذين يُدرَّبون ويُجهزون ويُنشرون (٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٧١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٥٧١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٧٠٦)	تدريب ٨٨٦ ٤ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية وتجهيزهم ونشرهم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويُعزى انخفاض العدد إلى تعطيل التدريب الأساسي للمعينين الجدد بسبب تفشي الإيبولا. وبدأ تدريب الدفعة ٤٣ (٣١٥ فرداً) في نيسان/أبريل ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تخرج في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
ارتفاع عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية/وحدة دعم الشرطة الذين يُدرَّبون ويُجهزون ويُنشرون (٢٠١٢/٢٠١٣: ٧٨٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١١٠٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠٠١)	تدريب ٩٣٢ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية/وحدة دعم الشرطة وتجهيزهم ونشرهم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويعزى انخفاض العدد إلى تعليق التدريب المقدم إلى الدفعة ٩ بوحدة دعم الشرطة وذلك بسبب انخفاض عدد ضباط الشرطة الوطنية الليبرية المؤهلين، مما ارتبط بحالات التأخير في التدريب الأساسي لأولئك الأفراد. وتخطط الشرطة الوطنية الليبرية لزيادة عدد أفراد وحدة دعم الشرطة إلى ٢٠٠٠ فرد بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦ في إطار برنامج ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
ارتفاع عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية الذين يُدربون ويُوظفون ويُنشرون خارج مونروفيا (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٧٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٧٨؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٧٧٨)	نشر ١٠٠٢ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية (كما في ذلك ١٥٦ من الإناث) خارج مونروفيا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولم يتحقق الهدف بسبب عدم إحراز تقدم في تنفيذ إدارة الشرطة الوطنية الليبرية خطة القوة العاملة والتأسيس للشرطة الوطنية الليبرية. ومن المتوقع تنفيذ الخطة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، في أعقاب سن قانون الشرطة الوطنية الليبرية
ارتفاع النسبة المئوية للإناث من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٧,٣٨ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٩,٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠ في المائة)	ارتفاع النسبة المئوية للإناث من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠,١٣: ١٧,٣٨ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٩,٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠ في المائة)
الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ست دورات تدريبية أثناء الخدمة لتجديد المعلومات في مجال تقنيات وأساليب مراقبة النظام العام، والتعامل مع السلاح، والقتال بدون سلاح، واستخدام القوة غير القتالية والتأهب للقيام بعمليات/الاستجابة السريعة لأفراد وحدة دعم الشرطة ووحدة مواجهة حالات الطوارئ في كل منطقة من مناطق الشرطة الخمس وفي مونروفيا	لا لم يكتمل التدريب بسبب إدراج دورات تجديد المعلومات في بناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية/وحدة دعم الشرطة ووحدة مواجهة حالات الطوارئ من خلال ترتيبات الدعم الثنائية مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، أنجزت دورة تدريبية بشأن حقوق الإنسان لفائدة ٤٥٠ من أفراد وحدة دعم الشرطة
تنظيم ست دورات تدريبية في مجال خفارة المجتمعات المحلية من أجل ستة منتديات متعلقة بخفارة المجتمعات المحلية في خمس مناطق وفي مونروفيا	٢ أجريت دورات تدريبية على خفارة المجتمعات المحلية في مونروفيا وكاكاتا؛ ولم تجر ٤ دورات تدريبية بسبب تأخر الشرطة الوطنية الليبرية في تقديم أسماء المشاركين المرشحين للمشاركة في الدورة؛ وأجريت الدورات في وقت لاحق في تموز/يوليه ٢٠١٥ في غبارنغا وهاربر وتومانبورغ وزويدرو

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ١ ٥٦٥ دورة استشارية وتوجيهية (دورة واحدة ٥ × مناطق ٣١٣ يوماً) بشأن التخطيط للعمليات، ومهارات الإدارة والتنظيم، والانضباط، وحماية المدنيين، وقواعد الاشتباك، واستخدام القوة من أجل شعبة الدوريات التابعة للشرطة الوطنية الليبرية في المناطق الخمس وفي مونروفا	١ ٩١٠	يعزى العدد المتزايد من الدورات التي أجريت إلى اعتماد نموذج لبناء القدرات قائم على المقاطعات، مما أدى إلى توسيع دائرة أنشطة شرطة الأمم المتحدة الاستشارية والتوجيهية
تنظيم ٢٠ دورة تدريبية، خمس منها على الصعيد الإقليمي و ١٥ على مستوى المقاطعات، بشأن وضع الخطط التنفيذية للشرطة الوطنية الليبرية	١٤	يعزى انخفاض عدد الدورات التدريبية إلى تفشي فيروس إيبولا؛ ومع ذلك، أجريت الدورات الست المتبقية في تموز/يوليه ٢٠١٥
تنظيم ست حلقات عمل لتدريب المدربين من أجل وحدة دعم الشرطة ووحدة الاستجابة في حالات الطوارئ في المجالات التالية: العمليات؛ والخدمات المتعلقة بالجرائم؛ والنظام العام/الاستجابة في حالات الطوارئ؛ والعمليات الإدارية؛ والتدريب والتطوير؛ والتخطيط	لا	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت الولايات المتحدة بالمسؤولية عن بناء قدرات وحدة دعم الشرطة ووحدة الاستجابة في حالات الطوارئ. ومع ذلك، قدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم التقني إلى الولايات المتحدة في إجراء دورة لتدريب المدربين في الشرطة الوطنية الليبرية في مجال الاستجابة الأولى ومن المتوقع أن يقدم ثلاثة متدربين أكملوا الدورة التدريب إلى وحدة دعم الشرطة ووحدة الاستجابة في حالات الطوارئ
تنظيم ٣٠ دورة تدريبية أثناء الخدمة لأفراد الشرطة الوطنية الليبرية في المجالات التالية: حفظ السجلات؛ وإدارة المكاتب؛ والقيادة والسيطرة؛ والسلامة والأمن العام؛ والتخطيط للعمليات وتنفيذها؛ والتدخلات التكتيكية الأساسية وأساليب الاعتقال؛ وأدوار ومسؤوليات القائمين بالاستجابة الأولى؛ والمقابلات والتحقيقات؛ وحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان؛ وخفارة المجتمعات المحلية	٧٠	يعزى العدد المتزايد من الدورات أثناء الخدمة إلى استخدام فريق تدريب متنقل، وتوسيع نطاق الوصول، والدعم المقدم عن طريق نموذج تنفيذ الأنشطة الاستشارية والتوجيهية التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة القائم على المقاطعات

العنصر ٢: سيادة القانون

٤٥ - على النحو المفصل في الإطار أدناه، ركزت البعثة جهودها على دعم إصلاح التشريعات والسياسات، وزيادة المساءلة في القطاع الأمني وسيادة القانون، وتعزيز قدرات مؤسسات العدالة والأمن، وتعزيز تقديم الخدمات في قطاعي العدالة والأمن، وتطوير القدرات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. غير أن تفشي فيروس إيبولا في ليبيريا كان له أثر كبير على سيادة القانون وقطاع الأمن. وفي حين احتفظت البعثة بمحط تركيزها على المهام والالتزامات الأساسية المنوطة بها المبينة في إطار ميزنتها القائمة على النتائج، والتي تشمل اتخاذ خطوات استباقية من أجل تنفيذ استراتيجية البعثة لحماية المدنيين، فإن تقديم الدعم إلى نظرائها الوطنيين تكيف مع السياق العملي. وقد تطلبت حالة الطوارئ التي أعلن عنها الرئيس في آب/أغسطس ٢٠١٤ بوجه خاص أن تنطلق المؤسسات الوطنية من نهج يركز بقدر أكبر على العمليات، وهو ما أثر على بناء القدرات وتسبب في حالات تأجيل وأدى في بعض الحالات إلى إحداث تغييرات جوهرية في الأنشطة المقررة. وفيما يتعلق بالشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس، ركز الدعم المقدم من البعثة على مجالات تعزيز القدرات بالقيادة وإدارة الأزمات، واستحداث قدرات لأعمال التخطيط والاستجابة المتكاملة، وزيادة أنشطة التواصل مع المجتمعات المحلية، وتعزيز القدرة على إدارة الحدود وإنجاز أعمال التفتيش. وفيما يتعلق بنطاق نظام العدالة الجنائية الأعم، أدت أنشطة الدعوة والدعم التي تقوم بها البعثة إلى تنفيذ المبادرات الرامية إلى إتاحة بدائل لعقوبة السجن وإلى استعراض كل حالة من حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة على نحو منهجي. وتواصل الدعم الواسع النطاق المقدم إلى مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل من خلال القيام يوميا بأنشطة التوجيه في المرافق الإصلاحية، وعلى مستوى العمليات لمنع انتشار فيروس إيبولا بين أعداد السجناء. وواصلت البعثة أيضا الجهود الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي والجنساني، مع تقديم التدريب إلى أفراد الشرطة والمدعين العامين، واعتمد نهج شامل للبعثة بأسرها لإعداد الصيغة الثانية من البرنامج المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة.

٤٦ - وكان للولاية المنوطة بالبعثة بصيغتها المبينة في قرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤) أثر كبير على الدعم الذي قدمته البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى القطاع الأمني وسيادة القانون. وحدد المجلس تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موعدا نهائيا لتسليم حكومة ليبيريا كامل المسؤوليات الأمنية من البعثة. وطلب من الحكومة أيضا أن تعد خطة من أجل إعادة بناء قطاع الأمن، وذلك بالتنسيق مع عملية إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقدم الدعم إلى وكالات الأمن في إجراء التقييمات الذاتية للاسترشاد بها في إعداد الخطة

والمضي قدما في الأنشطة ذات الأولوية، بما في ذلك صياغة التشريعات الجديدة لوكالات الأمن، وتعزيز إدارة الأسلحة، ووضع مواد تدريب تتصل بحفظ الأمن في الإصلاحات.

٤٧ - وزادت البعثة أيضا من تعاونها في تعزيز احترام حقوق الإنسان وتحسين المساءلة في قطاع سيادة القانون. فقد يسرت دعما لإنشاء وحدة تفتيش للمحاكم واستهلت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعاً لدعم نزع الطابع المركزي عن الإدارة في جهاز الشرطة المسؤول عن الانضباط الداخلي. وعلى الصعيد الوطني، أجريت دورات تدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة المسؤولين عن إنفاذ القانون. كما استحدثت منظمة Ebola Rights Watch المبادرة المتعلقة بفيروس إيبولا لرصد مدى احترام حقوق الإنسان في هذا الصدد وتقديم التقارير عن ذلك والدعوة إلى احترام تلك الحقوق. وبالإضافة إلى ذلك، كثفت البعثة دعمها المقدم إلى اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وتولت قيادة مجموعة الحماية المنشأة خلال أزمة فيروس إيبولا، ويسرت الحكومة ليبريا الدعم خلال الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

الإنجاز المتوقع ٢-١: إحراز تقدم في إصلاح الإطار الوطني للتشريعات والسياسات

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
لم يتم وضع أي نظام بسبب التأخير في وضع واعتماد التشريع الذي يحكم الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحات والتأهيل، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات. غير أنه تم في تموز/يوليه ٢٠١٥ وضع مشروع قانون الشرطة الوطنية الليبرية وقانون مكتب الهجرة والتجنيس، وتقديمهما إلى الهيئة التشريعية في آب/أغسطس ٢٠١٥. وبعد توقيع الرئيس عليهما ليصبحا قانونين، سيتسنى حينئذ وضع الأنظمة ذات الصلة. والنظام الذي يحكم مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل في انتظار اعتماد قانون السجون. وهذا القانون المعروض أمام الهيئة التشريعية منذ أكثر من سنة، حيث إن أعطيت الأولوية إلى اعتماد تشريعات أخرى، من المتوقع أن يصدر في عام ٢٠١٦. ورغم أن التشريع المتعلق بوكالة إنفاذ قانون مراقبة المخدرات قد سن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فإن الوكالة لم تحدد بعد الأنظمة التي تعتزم منحها الأولوية	تقديم الأنظمة المنفذة للتشريعات التي تحكم الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات إلى السلطة المختصة للموافقة عليها (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٤: ٤)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية المنقحة، وفقا لخطة تنفيذها (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥)	في تموز/يوليه ٢٠١٤، علقت الحكومة استعراض وتنقيح الاستراتيجية الأمنية الوطنية بسبب وباء إيبولا. وفي أعقاب اعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤) الذي طلب فيه المجلس من الحكومة وضع خطة لتعزيز قطاع الأمن، منحت الحكومة الأولوية إلى هذه المهمة، واعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٥ خططها للمرحلة الانتقالية للبعثة. وانصب فيما بعد محط التركيز الوطني على هذه الخطة، ولم تتخذ أي خطوات للبدء من جديد في تنقيح الاستراتيجية الأمنية الوطنية. غير أن خطة المرحلة الانتقالية تتضمن العناصر الأساسية لاستراتيجية الأمن الوطني
زيادة عدد القوانين والسياسات المعتمدة التي تتضمن نهجا قائما على حقوق الإنسان، بما في ذلك إدماج معايير حقوق الإنسان (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤)	أدرج نهج قائم على حقوق الإنسان في قانون توفير العمل اللائق فقط. واعتمد هذا النهج أيضا في وضع ٣ مشاريع لقوانين أخرى: قانون العنف المنزلي وقانون الشرطة الوطنية الليبرية وقانون مكتب الهجرة والتجنيس
الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم استعراض وظيفي واحد للعملية الوطنية لسن القوانين لتقديم توصيات من أجل وضع عملية أكثر اتساقا وتوحيدا وتنسيقا في ما بين مختلف المؤسسات الوطنية المعنية	١ أجري استعراض وظيفي للسياسة الوطنية العامة لوضع القوانين. وتم تحديد الثغرات والتحديات وصيغت التوصيات، التي استمد منها مشروع سياسة عامة وطنية لإصلاح القوانين. غير أن هذه السياسة العامة لم تنفذ حتى الآن نظرا لاختلاف الآراء بين الجهات الفاعلة الوطنية في ما يتعلق بالسياسة العامة. وتواصل البعثة بذل المساعي الحميدة لدى أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما
تقديم ست ورقات استشارية بشأن الإصلاح التشريعي والسياساتي إلى المؤسسات الوطنية (وزارة العدل، ووزارة الأمن الوطني، والمكتب الوطني للتحقيقات، ولجنة إصلاح القوانين، والجهاز القضائي والشرطة الوطنية الليبرية)	٦ قدمت ورقات استشارية إلى المؤسسات الوطنية شملت تقرير تقييمي لعملية سن القوانين؛ ورقة مفاهيمية بشأن السياسة العامة للمساعدة القانونية؛ مذكرة مفاهيمية بشأن وضع سياسة وطنية للعدالة الجنائية؛ ورقة مفاهيمية بشأن

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

سياسة التفاوض لتخفيف العقوبة؛ ورقة استشارية بشأن مشروع قانون نفقة الأطفال؛ وورقة استشارية بشأن بيان الرسوم والغرامات القياسية لجميع المحاكم

بالنظر إلى القرار الذي اتخذته الحكومة لمنح الأولوية إلى القيام بوضع خطة لنقل مسؤولية البعثة بدلا من وضع استراتيجية الأمن الوطني، لم تعقد حلقة العمل. غير أنه تم إشراك الفريق العامل للمجتمع المدني المعني بإصلاح قطاع الأمن الليبري في المشاورات وفي أنشطة التحقق التي أجريت بشأن قانون الشرطة، وقانون مكتب الهجرة والتجنيس وقانون الأسلحة النارية (٥ اجتماعات)، كذلك في أعمال التحقق من خطة حكومة ليبريا للمرحلة الانتقالية للبعثة (اجتماع واحد)

فقد علقت الدورات الشهرية للتوجيه والمشورة التقنية عندما أوقفت الهيئة التشريعية أنشطتها المنتظمة أثناء أزمة تفشي فيروس إيبولا؛ غير أنها استؤنفت في آذار/مارس ٢٠١٥. وعقدت مع رابطة الموظفين التشريعيين الليبرية لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٣ دورات بشأن تخطيط وتنفيذ أنشطة ترويجية لحقوق الإنسان في الهيئة التشريعية

أنجزت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ خطة عمل اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١٥

لا

تنظيم حلقة عمل واحدة تجمع بين مؤسسات القطاع الأمني، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، من أجل وضع آلية لتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني المنقحة

لا

عقد دورات شهرية للتوجيه وإسداء المشورة التقنية بالاشتراك مع رابطة الموظفين التشريعيين الليبرية لحقوق الإنسان بشأن تعزيز حقوق الإنسان في عملية سن القوانين

١

إعداد خطة عمل للجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، بالتعاون مع اللجنة

الإنجاز المتوقع ٢-٢: زيادة المساءلة في قطاعي العدالة والأمن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إنشاء آلية رقابة مدنية (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١)	أدرجت الأحكام المتعلقة بآليات الرقابة المدنية في مشروع قانون الشرطة الوطنية الليبرية ومشروع قانون مكتب الهجرة والتجنيس
زيادة معدل تنفيذ التوصيات الصادرة عن عمليات استعراض الإدارة والمساءلة المضطلع بها كجزء من البرنامج المشترك للعدالة والأمن (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٥ في المائة)	أُنجز. من أصل التوصيات البالغ عددها ٢٠ توصية الصادرة عن عمليات استعراض الإدارة والمساءلة، شكلت ٦ (٣٠ في المائة) منها محور التنفيذ في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: بدأت وزارة العدل في وضع استراتيجية شاملة لإصلاح إدارة الادعاء العام بتحديد الحاجة إلى خمس إدارات متخصصة؛ وأجريت الترقيات إلى المناصب القيادية في الشرطة الوطنية الليبرية من داخل المؤسسة؛ ويواصل الجهاز القضائي معالجة المساءلة، مع التركيز على إنشاء وحدة تفتيش للمحاكم، بما في ذلك تعيين وتدريب أربعة من مفتشي المحاكم، وإنشاء مكتب لإدارة هيئات المحلفين؛ ووضعت مذكرة مفاهيمية بشأن صياغة سياسة وطنية للعدالة الجنائية، وتجري مناقشتها بين الأطراف الفاعلة في نظام العدالة الجنائية؛ وجرى تعيين محامين عامين إضافيين؛ وعززت الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن نتيجة تزايد ورود تقارير الوكالات الأمنية الوطنية إلى اللجان التشريعية المعنية في أعقاب انتخابات مجلس الشيوخ الخاصة لعام ٢٠١٤
القيام، في جميع المقار الإقليمية الخمسة، بإنشاء مكاتب لشعبة المعايير المهنية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية تكون قادرة على أداء مهامها (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥)	لم تُنشأ مكاتب شعبة المعايير المهنية في المناطق، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التأخر في تدريب الموظفين الجدد بسبب تفشي فيروس إيبولا. غير أنه تم تحديد ٢٥ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية لنشرهم في المكاتب الإقليمية (٥ إلى كل منطقة)، ومن المقرر أن يتلقوا التدريب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ ومن المتوقع إنشاء هذه المكاتب الإقليمية في الربع الأخير من عام ٢٠١٥

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إنشاء عملية ترقية عادلة وشفافة وغير سياسية قائمة على الجدارة من أجل جميع الرتب في الشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١)	وضع مشروع لسياسة عامة للترقيات في الشرطة الوطنية الليبرية يكون انعكاساً لعملية غير مسبقة تتسم بالتزاهة والشفافية، وتستند إلى الجدارة وتشمل جميع الرتب في الشرطة الوطنية الليبرية. غير أن هذه السياسة العامة لم توضع في صيغتها النهائية بعد، حيث قررت الجهات المعنية أثناء وضع مشروع قانون الشرطة خلال عملية تشاورية عدم معالجة مسألة الترقيات من خلال سياسة عامة، وإنما بموجب أنظمة وتعليمات إدارية
الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
وضع إطار تنظيمي واحد للرقابة المدنية بالتعاون مع وزارة العدل	لا أدرجت الأحكام المتعلقة بالرقابة المدنية في مشروع قانون الشرطة الوطنية الليبرية ومشروع قانون مكتب الهجرة والتجنيس
تنظيم خمس دورات مع الفريق العامل للمجتمع المدني المعني بقطاع الأمن الليبري بشأن تطوير قطاع الأمن، بما في ذلك صياغة التشريعات والأنظمة	٥ عُقدت دورات شارك فيها الفريق العامل للمجتمع المدني المعني بقطاع الأمن الليبري، شملت إجراء مشاورات وعمليات التحقق لقانون الشرطة الوطنية الليبرية، وقانون مكتب الهجرة والتجنيس (٣ مشاورات)، وقانون الأسلحة النارية (مشاورة واحدة). بالإضافة إلى ذلك، شارك الفريق في عملية التحقق من خطة حكومة ليبريا للمرحلة الانتقالية للبعثة (مشاورة واحدة)
تقديم ثلاث ورقات استشارية إلى الجهاز القضائي، والنيابة العامة، والشرطة الوطنية الليبرية بشأن تعزيز قدرات الرقابة الداخلية لكل منها	لا قدمت ورقتان استشاريتان تتعلقان بمسائل الرقابة الداخلية: ورقة إلى الجهاز القضائي بشأن استعراض رسوم المحاكم والغرامات، وورقة إلى الشرطة الوطنية الليبرية بشأن مسائل الرقابة ضمن مشروع قانون الشرطة الوطنية الليبرية. لم تقدم ورقة استشارية إلى النيابة العامة لأنه جرت بدلا من ذلك تناول الرقابة الداخلية داخل إدارة النيابة العامة كجزء من الدعم الاستشاري التقني المقدم لتحسين تعقب القضايا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
وضع سياسة ترقيات للشرطة الوطنية الليبرية من أجل عملية ترقية عادلة وشفافة وغير سياسية قائمة على الجدارة من أجل جميع الرتب بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية	لا	وضع مشروع لسياسة الترقيات في الشرطة الوطنية الليبرية يشمل أحكاماً من أجل إنشاء عملية ترقية عادلة وشفافة وغير سياسية قائمة على الجدارة لجميع الرتب في الشرطة الوطنية الليبرية. ولم توضع هذه السياسة في صيغتها النهائية لأن المعنيين قرروا أثناء وضع مشروع قانون الشرطة من خلال عملية تشاورية بأن تتم معالجة مسألة الترقيات بموجب الأنظمة والتعليمات الإدارية التي تنفذ قانون الشرطة الجديد، لدى اعتمادها
وضع سياسة معايير مهنية واحدة للشرطة الوطنية الليبرية، بالتعاون معها	١	جرى وضع سياسة المعايير المهنية للشرطة الوطنية الليبرية وسوف يجري استعراضها لكفالة اتساقها مع قانون الشرطة الوطنية الليبرية، عندما يُسنّ
استحداث آلية للإبلاغ عن سوء سلوك الشرطة الوطنية الليبرية لإنشائها في المقاطعات الـ ١٥ جميعاً، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية	١	تم وضع آلية للإبلاغ ستنفذ على مستوى المقاطعات بعد تطبيق اللامركزية في شعبة المعايير المهنية للشرطة الوطنية الليبرية، المتوقع في الربع الأخير من عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الشعبة، بدعم من البعثة، في حملات التوعية على خط الاتصال المباشر للشعبة للإبلاغ عن الشكاوى العامة
إجراء استعراض واحد للرسوم والغرامات في محاكم الصلح ومحاكم الدوائر في جميع مقاطعات ليبيريا لتقديمها إلى المحكمة العليا	١	جرى استعراض الرسوم والغرامات القياسية لمحاكم الصلح ومحاكم الدوائر والمحكمة العليا وعرضت على المحكمة العليا التي من المتوقع أن تصدق عليها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وستصدّق عليها بعد ذلك الجهات المعنية، بما في ذلك وزارة العدل ورابطة المحامين الوطنية الليبرية، والسلطة التشريعية، ولجنة الحوكمة، ولجنة إصلاح القانون، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
عقد ثلاث حلقات دراسية بشأن بناء القدرات لفائدة ٢٥ من أعضاء لجنتي القضاء والدفاع التابعتين للهيئة التشريعية بشأن الرقابة الفعالة على قطاعي العدالة والأمن	لا	قبل انتخابات مجلس الشيوخ الخاصة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لم تكن اللجان التشريعية تبدي اهتماما بالمشاركة في معالجة مسائل الرقابة في قطاعي العدالة والأمن. لكن في أعقاب انتخاب رئيس جديد للجنة الدفاع في مجلس الشيوخ في أوائل عام ٢٠١٥، يتوقع مشاركة أكبر مع اللجان التشريعية، وتعتزم البعثة تنظيم دورات لبناء القدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠١٥/٢٠١٦
عقد دورات دعم شهرية لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الليبرية (الوحدة المكلفة بالسيطرة على الحشود)، وضباط مكتب الهجرة والتجنيس الموجودين على الحدود وعناصر القوات المسلحة الليبرية الذين سيتم نشرهم في عمليات حفظ السلام في مجال القيام بالتدريب والرصد المتعلقين بحقوق الإنسان وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما	لا	لم تعقد دورات دعم شهرية بشأن القيام بالتدريب والرصد المتعلقين بحقوق الإنسان وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما لأنه جرى التركيز بدلا من ذلك على تعزيز المساءلة داخل الأجهزة الأمنية الوطنية، بالاتفاق مع النظراء الوطنيين. وأجري ما مجموعه ٨ دورات عمل لدعم إدماج رصد حقوق الإنسان في آليات المساءلة مع القوات المسلحة الليبرية (٣)، والشرطة الوطنية الليبرية (٤) ومكتب الهجرة والتجنيس (١)
إجراء استعراض وظيفي واحد لوزارة العدل لتقديم توصيات للتنسيق بفعالية وكفاءة بين هيئات العدالة والأمن الـ ١٤ داخل الوزارة	لا	لم يجر استعراض وظيفي بسبب التغيير الذي طرأ على القيادة في وزارة العدل. ويتوقع أن يجري الاستعراض في الربع الأخير من عام ٢٠١٥
تحديد اختصاصات وحدة تفتيش المحاكم داخل مكتب مدير المحاكم، بالتعاون مع الجهاز القضائي	١	وضعت الصيغة النهائية لاختصاصات وحدة تفتيش المحاكم، بالتعاون مع الجهاز القضائي

الإنجاز المتوقع ٢-٣: تعزيز قدرات مؤسسات العدالة والأمن الليبرية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إنشاء مراكز لتدريب الشرطة الوطنية الليبرية في ثلاثة مقار إقليمية (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣)	إنشاء مركزي تدريب إقليميين للشرطة الوطنية الليبرية: ١ في غبارنغا وآخر في هاربر. لم ينشأ مركز التدريب الإضافي في زويدرو بسبب إعادة ترتيب أولويات الموارد من قبل المفتش العام للشرطة وتقرر أن إنشاء مركز إضافي لا يمثل أولوية. قدمت الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة وشرطة الأمم المتحدة مفهوم فريق التدريب المتنقل الذي سهل أيضا توفير التدريب أثناء الخدمة في جميع أنحاء البلد
زيادة عدد المقاطعات التي نفذ فيها الجهاز القضائي والنيابة العامة نظم موحدة لحفظ السجلات (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥)	نفذ نظام حفظ يدوي موحد لحفظ السجلات للجهاز القضائي في مقاطعتين إضافيتين (بومي وجراند كيب ماونت)، ليصل بذلك عدد المقاطعات التي تستخدم هذا النظام إلى ١١ مقاطعة. وتعزى زيادة عدد المقاطعات التي تستخدم هذا النظام إلى الدعم المقدم من أحد الشركاء الثنائيين. وتم وضع نظام موحد لحفظ السجلات للنيابة العامة وينتظر موافقة وزير العدل لتنفيذه
زيادة عدد ضباط السجون المديرين (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٧٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٣٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٠٠)	تأخرت عملية التجنيد والتدريب الأساسي بسبب تفشي فيروس إيبولا والافتقار إلى التمويل. إلا أن تعيين ١٤٠ من ضباط السجون بدأ في آب/أغسطس ٢٠١٥ وكان من المتوقع أن يبدأ التدريب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
زيادة عدد ما يُنجز من مشاريع الخطة الاستراتيجية لمكتب الهجرة والتجنيس (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠)	لم تنجز مشاريع إضافية في إطار الخطة الاستراتيجية. وركز مكتب الهجرة والتجنيس على المسائل التنفيذية في النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير بسبب تفشي فيروس إيبولا. وانتهت الخطة الاستراتيجية للمكتب رسميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قام المكتب، بدعم من البعثة، بالتخطيط لتقييم استراتيجي مؤسسي جرى في شباط/فبراير ٢٠١٥ وأدى إلى وضع إطار تطوير استراتيجي جديد للمكتب، يستند إليه في إعداد المشاريع الجديدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	أجريت دورة من كل من دورتي التخطيط الاستراتيجي مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس لتيسير التقييمات الذاتية الاستراتيجية المؤسسية التي شكلت الأساس لخطة حكومة ليبريا من أجل المرحلة الانتقالية للبعثة. وعقدت دورتان أيضا مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل لوضع خطته الاستراتيجية. ونظرا إلى التغير الذي طرأ على القيادة في وزارة العدل، والتركيز على وضع حكومة ليبريا خطة للمرحلة الانتقالية للبعثة، لم تعقد أي دورات تخطيط استراتيجي للوزارة. كما لم تعقد دورات تخطيط استراتيجي مع الجهاز القضائي لأنه قرر إجراء عملية مراجعة داخلية على أساس الخطة الاستراتيجية السابقة
تنظيم دورتين للتخطيط الاستراتيجي مع كل مؤسسة من مؤسسات العدالة والأمن الخمس (الجهاز القضائي، ووزارة العدل، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل)	لا	أعطيت الأولوية لدعم الشرطة الوطنية الليبرية في وضع خطة دعم للتصدي لفيروس إيبولا. أصدرت شرطة الأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ما مجموعه ٤ تقارير مرحلية بشأن خطة الدعم؛ والخفارة المجتمعية؛ وامتثال الشرطة للأحكام الدستورية المتعلقة بالاحتجاز؛ والتدريب. وبعد انتهاء تفشي فيروس إيبولا، أجرت الشرطة الوطنية الليبرية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تقييما ذاتيا استراتيجيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ساهمت نتائجه في وضع إطار تطوير خطة الأمن الوطني الانتقالية للشرطة الوطنية الليبرية وحكومة ليبريا
إعداد ٤ تقارير رصد وتقييم وطنية بشأن التقدم المحرز في معالجة الثغرات الخطيرة في القدرات التي حددها التقييم الأساسي المشترك بين الشرطة الوطنية الليبرية والبعثة لعام ٢٠١٣ من أجل الشرطة الوطنية ووزارة العدل	لا	نظمت حملة التجنيد في أرجاء البلد على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى المقاطعات، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية، للنساء الريفيات. وأدرج ما مجموعه ٩٩ من المتقدمات في قائمة
تنظيم حملة تجنيد واحدة للشرطة الوطنية الليبرية، تستهدف النساء الريفيات، على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى المقاطعات، اللواتي يستوفين شرطي بلوغ سن التوظيف	١	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
الأساسي والمؤهلات الأكاديمية المطلوبة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية	التصفية للمرشحات للنظر فيها	
صياغة ٣ خطط لتقديم التدريب لثلاثة مراكز تدريب إقليمية، بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية الليبرية لتدريب الشرطة	وضعت خطط توفير التدريب لمراكز تدريب الشرطة الوطنية الليبرية في غبارنغا وهاربر وقدمت إلى قائد الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة من أجل تنفيذها. وسوف توضع خطة لمركز التدريب في زويدرو عندما يتم إنشاء المركز	٢
صياغة ٥ خطط لتنفيذ ورصد المشاريع بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس	صيغت خطط تنفيذ ورصد المشاريع بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس شملت: إجراء استعراض لقانون الأجانب والجنسية؛ واستعراض الخريطة التنظيمية والهيكل القيادي لمكتب الهجرة والتجنيس؛ واستعراض المنهاج التدريبي؛ وصياغة السياسات المتعلقة بالأسطول واللوجستيات والمرافق؛ وإعادة تنظيم نظام إدارة السجلات	٥
صياغة مجموعة واحدة من إجراءات التشغيل الموحدة الوطنية بشأن الممارسات الجيدة في السجون، بالتعاون مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل	تمت صياغة إجراءات التشغيل الموحدة بشأن الممارسات الجيدة في السجون، بالتعاون مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، وقدمت إلى وزارة العدل لاستعراضها والموافقة عليها في شباط/فبراير ٢٠١٥	١
تنظيم ١١ وحدة تدريب توجيهي باستخدام نهج قائم على تعلم الكبار من أجل ضبط السجون الجدد ليستخدمها مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل لتدريب ٧٠ من ضبط السجون الجدد	تم استعراض وتنقيح وحدات التدريب التوجيهي باستخدام نهج قائم على تعلم الكبار، وهي متاحة لاستخدامها في تدريب ضبط السجون الجدد عندما يبدأ التوظيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	١١
وضع خطة توجيهي لكل من كبار الموظفين في مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، بمن فيهم ٢٠ في المائة من النساء، ممن تلقوا التدريب	أُرجئ وضع خطط التوجيه الفردية بسبب تفشي فيروس إيبولا، وأعطيت الأولوية في مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل للمسائل	لا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
المتعلق بالإدارة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بالتعاون مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل	نعم	التنفيذية للوقاية من انتشار الفيروس في المرافق الإصلاحية. وكان وضع خطط التوجيه جاريا، استنادا إلى الدورة التدريبية لموظفي الإدارة العليا في مجال الإدارة، ومن المتوقع أن تكون هذه الخطط متاحة للتنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
إعداد دليل موحد لتدريب المدربين على الإجراءات الأمنية وإدارة السجون من أجل تدريب موظفي السجون أثناء الخدمة، ومنهج للتدريب من المستوى المتقدم (المرحلة الثانية) من أجل ضباط السجون بشأن استخدام القوة غير القاتلة	لا	وضع دليل لتدريب المدربين للتدريب أثناء الخدمة ومنهج تدريبي واحد بشأن استخدام القوة غير القاتلة لفائدة ضباط السجون
تنظيم دورة واحدة مدتها خمسة أيام لتدريب المدربين على منهجيات التدريب، والتوجيه ومهارات الاشتراك في موقع واحد لصالح ٢٥ ضابطا من مكتب الهجرة والتجنيس، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان	لا	كان تركيز النظراء الوطنيين على المسائل التشغيلية أثناء تفشي فيروس إيبولا، وتم تعليق التدريب إلى حد كبير استجابة للتدابير الوقائية التي تنصح بعدم تجمع مجموعات بشكل غير ضروري. وفي أعقاب الأزمة، استؤنفت أنشطة التدريب، لكن مع إعطاء الأولوية لتدريب موظفين جدد
تنظيم حلقة عمل تدريبية واحدة مدتها خمسة أيام بشأن مسائل حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية لصالح ٣٠ عضوا من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، التي تنشط في قطاعي العدالة والأمن	١٢	لم تعقد حلقة العمل بسبب مشاركة المعنيين في أنشطة الوقاية من فيروس إيبولا والتصدي له، وفي الأنشطة المضطلع بها في مرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا. لكن من المقرر عقد حلقة العمل أثناء الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦
تنظيم ١٠ جلسات إحاطة من أجل وزارة العدل ومكتب مدير المحاكم وكتبة المحاكم الموجودين داخل منطقتي مركزي العدالة والأمن الثاني والثالث بشأن بدء تنفيذ وتطبيق نظم حفظ السجلات يدويا		عقدت ٧ جلسات إحاطة إعلامية بشأن وضع والبدء في تنفيذ النظام الموحد لحفظ السجلات يدويا للنيابة العامة في وزارة العدل، وأجريت دورتان لكتبة المحاكم على نظام حفظ السجلات الموحد الجديد في المركز ٢ (هاربر) والمركز ٣ (زويدرو). وفي حين تم الاتفاق مع

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

النظراء الوطنيين على عدم ضرورة عقد جلسة إحاطة عاشرة، نظمت، استجابة لطلب من وزارة العدل، ٣ جلسات إحاطة بشأن منهجية الأرشفة لدعم زيادة فعالية أداء نظام حفظ السجلات

الإنجاز المتوقع ٢-٤: تحسين تقديم قطاعي العدالة والأمن للخدمات

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

قُدمت خدمات العدالة والأمن من خلال المراكز الإقليمية للعدالة والأمن في ٨ مقاطعات. وعلى الرغم من زيادة التركيز على تقديم الخدمات عوضاً عن الهياكل الأساسية التي أدت إلى بدء تنفيذ الخدمات في مقاطعتين إضافيتين، فإن تنفيذ بعض جوانب المشروع، من قبيل الهياكل الأساسية الجديدة، عُلّق بسبب تفشي فيروس إيبولا. وبالتالي، لم تقدم الخدمات التي تعتمد على هذا التنفيذ، ولم يتحقق تقديم الخدمات بالكامل

تقديم خدمات العدالة والأمن من خلال المراكز الإقليمية للعدالة والأمن (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣ مقاطعات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥ مقاطعات؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦ مقاطعات)

أبلغت الشرطة في مقاطعة مونتسيرادو عن ٢٣٣ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، من بينها ٥٩ حالة تم تجهيزها وإحالتها إلى المحكمة الجنائية "E" وبلغت ١٠ حالات مرحلة المحاكمة، وهي تمثل ١٧ في المائة من الحالات التي تمت معالجتها بالمقارنة مع ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ولم يتحقق الهدف لأن قاضياً واحداً فقط ترأس المحكمة الجنائية "E" خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، بحيث انخفض عدد الحالات التي بلغت مرحلة المحاكمة. وعقب النداء الذي توجهت به البعثة وغيرها من الشركاء، جرى تعيين قاضٍ إضافي في المحكمة في تموز/يوليه ٢٠١٥

زيادة في حالات العنف الجنسي والجنساني التي تُبلغ بها الشرطة في مقاطعة مونتسيرادو، وتجهزها الشرطة وتصل إلى مرحلة المحاكمة في المحكمة الجنائية "E" (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠ في المائة)

تم تحقيق لامركزية بنقل خدمات إدارة مرافق وأسطول الشرطة الوطنية الليبرية إلى مركز غبارنغا الإقليمي. ولم تتحقق لامركزية الخدمات في منطقتين أخريين، بسبب

تحقيق لامركزية خدمات إدارة مرافق وأسطول الشرطة الوطنية الليبرية من خلال نقل المهام إلى ثلاثة مقرات إقليمية (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠١٤/٢٠١٣)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥ : ٣)	عدم موافقة قيادة الشرطة الوطنية الليبرية على سياسات إدارة المرافق والأسطول، فضلا عن عدم كفاية الهياكل الأساسية لدعم اللامركزية ونشر الموظفين. ومن المتوقع أن يجري تعزيز اللامركزية بعد الموافقة على السياسات، المتوقعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠١٦/٢٠١٥
الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة (٢٠١٣/٢٠١٤ : ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٣٠ حزيران/يونيه ما نسبته ٦٨ في المائة)	أُنجز. بلغ معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة في (٢٠١٣/٢٠١٤ : ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤ : ٣٠ حزيران/يونيه ما نسبته ٦٨ في المائة)
٧٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥ : ٧٠ في المائة)	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إعداد ثلاثة نماذج موحدة وتنظيم ٢٠ جلسة إحاطة إعلامية، على أساس سبعة مسؤولين في كل جلسة، بشأن استعراض جدول الدعاوى من أجل المدعين العامين، والمحامين العامين، ووحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني ومحكمة الأحداث	نعم وضعت ٣ نماذج موحدة لاستعراض القضايا؛ ونُظمت ٢٣ جلسة إحاطة، بما في ذلك ١٨ جلسة إحاطة لفائدة المدعين العامين (بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالسطو المسلح التابعة لوزارة العدل (١٣ دورة)، ووحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني (٥ دورات)، مع التركيز على استعراض جدول الدعاوى، والجوانب المتصلة بإدارة القضايا، بما في ذلك تعقب القضايا وإدارة قواعد البيانات، ومعلومات عن المحاكمات. ويعزى تزايد عدد الدورات إلى تعزيز تركيز النظراء الوطنيين على مسائل تعقب القضايا وإدارة الدعاوى بغية خفض حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة خلال أزمة فيروس إيبولا. بالإضافة إلى ذلك، نظمت دورتان بشأن إدارة القضايا، مع تسجيل زيادة في عدد المشاركين (٢٨)، على نحو ما جرى الاتفاق عليه مع النظراء الوطنيين من أن الدورات المشتركة مع المدعين العامين وضباط الاتصال بشأن القضايا وموظفي دعم الضحايا والأطباء الشرعيين وضباط قسم حماية المرأة والطفل التابعين لسلوك الشرطة الوطنية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الليبرية ستعزز التعاون بين الوكالات

نظمت خمس حلقات تدريبية أثناء الخدمة بشأن مذكرة التفاهم بين الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة النيابة العامة الليبرية، مع التركيز على إجراء التحقيقات الجنائية والاستخبارات الجنائية والطب الشرعي، والمسائل المتعلقة بحماية المرأة والطفل، والتنسيق مع دائرة النيابة العامة الليبرية بشأن قضايا تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني في المناطق الخمس لفائدة ١٥٧ ضابطاً من الشرطة الوطنية الليبرية والمدعين العامين. وفي مونروفيا، لم تعقد حلقتان تدريبيتان بسبب التأخير في الحصول على موافقة الوكيل العام، إلا أنه أجري تدريب أثناء الخدمة لفائدة ١٥ ضابطاً من وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية بشأن جمع المعلومات الاستخبارية وتجهيزها ونشرها

نظمت في بوكانان وغبارنغا وهاربر وزويدرو ٤ حلقات تدريبية ذات طابع متخصص بشأن أساليب الاستجواب المهني تيسر للشرطة الوطنية الليبرية إجراء التحقيقات وإدارة ملفات القضايا والتنسيق مع المدعي العام في التصدي للعنف الجنسي والجنساني، لفائدة ٤٤ ضابطاً من قسم حماية المرأة والطفل، ووحدة الجرائم العامة؛ ونظمت ٤ حلقات عمل (٢ في مونروفيا، و ١ في بوكانان، و ١ في غبارنغا) بشأن المبادئ الأساسية لحقوق الطفل، المتصلة تحديداً بالتحقيقات وإدارة ملفات الدعاوى في الجرائم التي يرتكبها الأطفال أو ترتكب ضدهم، لفائدة ٢٠٠ ضابطاً من قسم حماية المرأة والطفل. وزادت الدورات التدريبية المنفصلة المتعلقة

تنظيم سبع حلقات تدريبية أثناء الخدمة (خمس في المناطق واثنان في مونروفيا) من أجل ١٧٥ ضابطاً من الشرطة الوطنية الليبرية بشأن: إجراء التحقيقات الجنائية والتنسيق مع دائرة النيابة العامة الليبرية (فيما يتعلق بمذكرة التفاهم بين الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة النيابة العامة الليبرية بشأن احترام إجراء التحقيقات الجنائية وتنسيق المحاكمات)؛ وقضايا حماية النساء والأطفال؛ والعنف الجنسي والجنساني؛ والطب الشرعي؛ والاستخبارات الجنائية، والجريمة العابرة للحدود الوطنية/المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

تنظيم أربع حلقات تدريبية مشتركة، ذات مستوى متقدم وطابع متخصص، من أجل ٨٠ ضابطاً من إدارة الخدمات الجنائية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية وقسم حماية النساء والأطفال بشأن التعامل مع التحقيقات، وإدارة ملفات القضايا، والتنسيق مع النيابة العامة بشأن القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

بالتحقيقات الجنائية التي تشمل البالغين والأطفال من عدد الدورات التي نظمت والمشاركين المستفيدين

نظمت حلقات عمل تدريبية ذات مستوى متقدم وطابع متخصص في مونروفييا وفي ٧ مقاطعات لفائدة ١٦٢ ضابطا من الشرطة الوطنية الليبرية، ٤ منها عن حقوق الإنسان وخفارة المجتمعات المحلية والتحقيق الجنائي؛ و ٤ عن الإدارة المباشرة والإدارة الوسطى. وأتاحت لامركزية التدريب أثناء الخدمة والتدريب المتخصص في المناطق/المقاطعات التي توختها الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة تزايد عدد حلقات العمل التدريبية والمشاركين

جرت تنظيم وتوفير ٥ دورات تدريبية بشأن إدارة الأسطول والمرافق (٢ في غبارنغا، و ٢ في مقر هاربر الإقليمي، و ١ في مونروفييا لما مجموعه ٤٤ ضابطا)؛ ولم تُعقد دورتان في المقر الإقليمي بسبب انتظار الموافقة على سياسات الشرطة الوطنية الليبرية لإدارة المرافق والأسطول، المتوقعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠١٦/٢٠١٥

لم ينجز الناتج المقرر، على نحو ما تم الاتفاق عليه مع رئيس القضاة من أن التقرير ينبغي أن تعدده السلطة القضائية وليس بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وبناء على ذلك، كان محط تركيز البعثة منصبا على تنمية القدرات الوطنية على إعداد التقرير داخل مفتشية المحكمة. ومع ذلك، وبالاتفاق مع رئيس القضاة ووزير العدل، أعدت البعثة تقريرا تحليليا واحدا عن مدى الامتثال للتعليمات التي أصدرها الجهاز القضائي

تنظيم أربع حلقات عمل تدريبية مشتركة، ذات مستوى متقدم وطابع متخصص، من أجل ١٠٠ ضابط من الشرطة الوطنية الليبرية في الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة بشأن خفارة المجتمعات المحلية، وحقوق الإنسان، والإدارة المباشرة، والإدارة الوسطى ومهارات التحقيق الجنائي

تنظيم سبع دورات تدريبية لفائدة ١٠٥ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية (أربع في مقر الشرطة وثلاث في المقار الإقليمية) بشأن تنفيذ سياسة إدارة المرافق والأسطول

إعداد تقرير تحليلي موحد عن أداء محاكم الدوائر في المقاطعات الـ ١٥ جميعها لتعميمه على المؤسسات الحكومية، وخاصة منها وزارة العدل، والجهاز القضائي، ولجنة إصلاح القوانين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إعداد تقارير تحليل شهرية عن الخدمات المقدمة داخل مراكز العدالة والأمن الثلاثة من أجل توزيعها على المؤسسات الحكومية والشركاء الآخرين، بما في ذلك وزارة العدل، والجهاز القضائي، ولجنة إصلاح القوانين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	لا	ووزارة العدل إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية أثناء تفشي فيروس إيبولا ونشرته على وزارة العدل والجهاز القضائي
إعداد ورقة واحدة عن الخيارات السياسية تقدم إلى لجنة تعزيز فرص اللجوء إلى القضاء لمواءمة نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي	لا	لم تنجز هذه الورقة لأن المؤسسات الوطنية، بما في ذلك وزارة العدل ولجنة إصلاح القوانين، لم تتوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية محددة ومستدامة تتعلق بالمواءمة
تنظيم استعراض واحد للدروس المستخلصة من تجربة استفادة النساء والفتيات من خدمات نظامي العدالة الرسمي والعرفي من أجل وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ووزارة العدل، ومنظمات المجتمع المدني	لا	أجرت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية ووزارة العدل ومنظمات المجتمع المدني، بدعم من الأمم المتحدة، استعراضين ركزا على المصاعب التي تحول دون استفادة المرأة من خدمات نظام العدالة، هما: تقييم لتحديد الثغرات في القوانين والسياسات وفي نظامي العدالة الرسمي والعرفي التي تحول دون استفادة المرأة من خدمات نظام العدالة؛ واستعراضا شمل ٣٠ حوارا مجتمعيًا في ٢٠ مجتمعًا محليًا في كافة أنحاء ١٠ مقاطعات، وانصب فيها الاهتمام على استراتيجيات المشاركة المجتمعية في الاستفادة من خدمات نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي، مع التركيز أساسًا على العنف الجنسي والجنساني. واستنادًا إلى الاستعراضين، يجري وضع إطار استراتيجي مشترك بغية التصدي للعنف الجنسي والجنساني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم حملة إعلامية (انظر النواتج ذات الصلة في إطار الإنجاز المتوقع ١-١ فيما يتعلق بالتوعية والترويج فيما يتصل بقضايا العدالة والأمن)	انظر ما ورد في إطار الإنجاز المتوقع ١-١
الإنجاز المتوقع ٢-٥: إحراز تقدم نحو حماية حقوق الإنسان من خلال زيادة الامتثال لصكوك حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها	
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة تنفيذ تدابير خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨)	استكملت ٣ تدابير من خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إقرار السلطة التشريعية لقانون العمل اللائق، وتوفير تدريب شامل بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان لصالح ٢٥ من موظفي البرامج من الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة، وتقرير المجتمع المدني عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أعدده الاتحاد الوطني لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بدعم من البعثة؛ ولم تنفذ ٥ تدابير بسبب تفشي فيروس إيبولا إلا أنه من المتوقع أن يتم التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠١٥/٢٠١٦
زيادة الوفاء بالتزامات ليبيريا الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨)	تم تحقيق ٦ أهداف: شاركت ليبيريا في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان؛ وقدمت الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في ليبيريا والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى تقارير الاستعراض الدوري الشامل لتيسير العملية؛ وقدمت الحكومة دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس؛ وتم وضع مشروع الوثيقة الأساسية الموحدة وهي قيد استعراض وزارة العدل؛ وأجريت زيارة لبناء القدرات مدتها ٣ أسابيع قام بها مدير وزارة العدل إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والتمست وزارة العدل من جميع الوزارات تعيين جهات اتصال معنية بحقوق الإنسان؛ ووُضعت استراتيجية

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

الحكومة للالتزامات التعاهدية، وهي بانتظار موافقة مجلس الوزراء. ولم يحرز أي تقدم بشأن إلغاء عقوبة الإعدام

أنجز. أجرت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ٧٠ زيارة رصد على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات، نتجت عنها ٨ تقارير أعدها مراقبو حقوق الإنسان

أنجزت منظمات المجتمع المدني الوطنية ٦ تقارير و ٦ مبادرات دعوة. وتناولت التقارير الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان للحجر الصحي في وست بوينت (١)؛ والظروف السائدة في ٣ مرافق إصلاحية (غبارنغا ومونروفيا وسانيكيللي) (١)، وادعاءات محددة بانتهاكات حقوق الإنسان (٤). وتعلقت مبادرات الدعوة بالشكاوى المقدمة ضد وزارتي الصحة والداخلية بشأن وفاة طفل جراء الإهمال بعد أن توفي والداه من الإصابة بفيروس إيبولا (١)، والعمل العام الذي اضطلعت به رابطة الناجين من فيروس إيبولا والرابطة الوطنية للعاملين في مجال الصحة في ليبيريا للكشف عن حالات التمييز والمعاملة غير العادلة والتصدي لها (٥). ويعزى انخفاض عدد التقارير والمبادرات إلى مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في جهود الوقاية من فيروس إيبولا والتعافي منه ومبادرات مرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا

زيادة عدد زيارات الرصد التي تقوم بها اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٥)

زيادة عدد التقارير عن حقوق الإنسان التي تعدها منظمات المجتمع المدني الوطنية ومبادرات الدعوة التي تضطلع بها (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: لا ينطبق)

الناتج المقررة

الناتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

٧ نظمت دورات عمل مع اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ خطة العمل (٢)؛ ووزارة العدل واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تنفيذ خطة العمل (١)؛ واللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الاستعراض الدوري الشامل (١)؛ ووزارة العدل بشأن وضع مصفوفة

تنظيم ١٢ دورة عمل مدة كل واحدة منها يوم ونصف بالاشتراك مع اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتقديم الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

من توصيات الاستعراض الدوري الشامل لتتبع التقدم المحرز (١)؛ وكل من وزير العدل، ووزير الداخلية، ووزير الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية بشأن الاستعراض الدوري الشامل (٢). غير أنه لم تعقد ٥ دورات عمل بسبب تفشي فيروس إيبولا إلا أنها ستُنظم خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠١٥/٢٠١٦

لم ينظم التدريب بسبب القيود المفروضة على التجمعات الكبيرة والدورات التدريبية التي ليس لها أهمية حاسمة أثناء انتشار الوباء وإعطاء الأولوية للاستعراض الدوري الشامل

لا

تنظيم دورة تدريبية واحدة مدتها أربعة أيام لـ ١٦ جهة تنسيق حكومية، بما فيها الوزارات المعنية، بشأن آليات تقديم التقارير والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

عقدت دورات عمل مع القوات المسلحة الليبرية (٣) والشرطة الوطنية الليبرية (٤)، ومكتب الهجرة والتجنيس (١) لدعم إدماج رصد حقوق الإنسان في آلياتها للمساءلة وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان داخل كل مؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ٤ دورات عمل مع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ووزارة العدل لضمان أن تكون حقوق الإنسان قد أدمجت في مشروع قانون الشرطة الوطنية الليبرية وقانون مكتب الهجرة والتجنيس

نعم

تنظيم ثماني دورات عمل بالاشتراك مع مؤسسات الأمن وسيادة القانون (الشرطة، والسجون، والنيابة العامة، والجهاز القضائي، والقوات المسلحة الليبرية) بشأن إدماج معايير حقوق الإنسان في سياساتها وعملاتها

نظمت دورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام للأعضاء والمراقبين في اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عن ارتكابها والدعوة إلى احترامها وبشأن دور اللجنة في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الضعيفة وفي الدعوة إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وفقا لمبادئ باريس. ونظمت دورة عمل أخرى لأعضاء اللجنة المعنيين بالتحقيقات

نعم

تنظيم دورتي عمل باستخدام أدوات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من أجل: تنفيذ ولايتها امتثالاً لمبادئ باريس؛ وتعزيز أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات الضعيفة؛ ورصد حالة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والدعوة إلى ذلك التنفيذ

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

في حالة حقوق الإنسان ووضع نموذج للإبلاغ
عن حالة حقوق الإنسان
انظر ما ورد أعلاه

تنظيم ثماني دورات عمل بالاشتراك مع
مؤسسات الأمن وسيادة القانون (الشرطة،
والسجون، والنيابة العامة، والجهاز القضائي)
بشأن قواعد ومقاييس التحليل لإدماج معايير
حقوق الإنسان في سياساتها وعملاتها

٤ عقدت مناقشات رسمية مع كل من مساعد
الوزير ومدير وزارة الداخلية والزعماء التقليديين
المحليين بشأن أثر ممارسات ثقافية محددة على
حماية حقوق الإنسان. إلا أنه لم تعقد مناقشتان
من المناقشات المقررة الأخرى بسبب تفشي
فيروس إيبولا

تنظيم ست مناقشات رسمية مع القادة
التقليديين الوطنيين والمحليين بشأن عالمية حقوق
الإنسان والنسبية الثقافية وحقوق الإنسان في
سياق الممارسات التقليدية وفي إقامة العدالة
التقليدية

نعم عقدت ٣ دورات للتوجيه ودعم بناء القدرات
فيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي
الإعاقة، ووجهت إلى الاتحاد الوطني لمنظمات
المعوقين، الذي تولى دور الدعوة الذي اضطلعت
به في السابق فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان
والإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت جلسة
توجيه واحدة إعداد تقرير مواز عن تنفيذ
الاتفاقية. وبعد انتهاء تفشي فيروس إيبولا،
عقدت دورتان لاحقتان ركزتا على تفشي
فيروس إيبولا ومرحلة ما بعد التعافي منه: دورة
واحدة لبناء القدرات ركزت على سلامة وأمن
الأشخاص ذوي الإعاقة، ودورة توجيهية
أسفرت عن عقد جمعية عامة بشأن تعميم
مراعاة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في
عملية التصدي الوطنية لفيروس إيبولا وخطوة
مرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا

تنظيم ست دورات للتوجيه وبناء القدرات،
بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بحقوق
الإنسان والإعاقة، بشأن تعزيز الاستراتيجية
الوطنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص
ذوي الإعاقة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ست دورات لبناء القدرات، بالاشتراك مع وزارة المالية والتخطيط الإنمائي وجهات أخرى صاحبة مصلحة بشأن تعزيز تنفيذ ورصد خطة التحول، بالإضافة إلى سياسات تعليمية وصحية وطنية، يُتبع فيها نهج قائم على حقوق الإنسان	لا
تنظيم ١٢ دورة عمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والدعوة إلى احترامها، بما في ذلك القدرة على استيعاب قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمساائل الجنسانية	٧

لم تنظم دورات لبناء القدرات لأن تنفيذ ورصد خطة التحول لم يكن أولوية وطنية أثناء تفشي إيولا. وفي وقت لاحق، مُنحت الأولوية لوضع خطة لتحقيق الإنعاش والاستقرار الاقتصادي لمرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيولا. وبناء على ذلك، ركزت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على مسائل تتعلق بحقوق الإنسان وبتفشي فيروس إيولا وبرنامج ما بعد التعافي من فيروس إيولا، ولا سيما تفعيل مجموعة الحماية، تناولت الشواغل المتعلقة بالحقوق والحماية والمتصلة بتفشي فيروس إيولا والتصدي له

أنجزت دورات عمل مع منظمات المجتمع المدني على مستوى المقاطعات والعاصمة: حلقات عمل عن حقوق المرأة وقانون ليبيريا لتنظيم نقل الأملاك وإنشاء حقوق الإرث للزوجة في الزيجات القانونية والعرفية معاً (٢)؛ وحلقة عمل تدريبية لتحديد المعلومات مخصصة لأعضاء فرقة العمل المعنية بالعنف الجنساني عقدت بشأن قانون الاغتصاب الجديد وإدارة القضايا (١)؛ وجلسة تحاور بشأن عدم التسامح إطلاقاً إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (١)؛ ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتوفير التدريب في مجال الدعوة للجنة غراند باسا المعنية بحقوق الإنسان (١)؛ وتقييم المجتمع المدني لأثر الأنشطة التي تتصدى لتفشي فيروس إيولا في مقاطعة بومي (١)؛ وعقد دورة عمل بشأن أفضل الممارسات في مجال رصد السجون والجهاز القضائي (١). غير أنه لم تعقد ٥ دورات بسبب تفشي فيروس إيولا، إلا أنه من المقرر عقدها في الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠١٦/٢٠١٥

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ١٢ جلسة مناقشة تُخصص لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بالاشتراك مع مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني لتشجيع على تطبيق المبادئ المتعلقة بالأعمال التجارية وبحقوق الإنسان على مناطق الامتيازات والمؤسسات التجارية العامة والخاصة	٦ عقدت جلسات مناقشة بشأن إعداد وتنفيذ أنشطة الدعوة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من أجل إدماج وتطبيق معايير الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مع ممثلين من وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، واللجنة الوطنية للاستثمار، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وغرفة التجارة، ومجموعات المجتمع المدني. ولم تعقد الدورات الإضافية الست المقررة بسبب التركيز الوطني على التصدي لتفشي فيروس إيبولا

العنصر ٣: توطيد الحكم الديمقراطي

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت كثيراً الأنشطة والإنجازات في مجال توطيد الحكم الديمقراطي من تفشي فيروس إيبولا، الذي تطلب من الحكومة والبعثة إعطاء الأولوية لجهود التصدي له والحد من التجمعات الكبيرة. وقد أثرت هذه التدابير الوقائية على حلقات العمل والتقييمات والدورات التدريبية وبرامج التوعية المخصصة للإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية وتوطيد سلطة الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤) تبسيط الولاية الموضوعية للبعثة في هذا المجال إلى مساعي حميدة ودعم سياسي للإصلاح الدستوري وعمليات للمصالحة الوطنية. وقد تم الاضطلاع بهذه الأنشطة بالاشتراك مع كل من حكومة ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٤٩ - ورغم التحديات والقيود، استطاعت البعثة، بفضل المساعي الحميدة والتعاون وأنشطة محددة، من تحقيق أو إحراز تقدم في إنجاز عدد من النواتج المقررة المتصلة بالإصلاح الدستوري والمصالحة وإصلاح الحكم المحلي واللامركزية. وبذلك، أسهمت البعثة أيضاً في تعزيز قدرة الجهات النظرية ومؤسسات الدولة.

٥٠ - وعندما أُحرز تقدم في عملية الاستعراض الدستوري، استعرض مؤتمر وطني التعديلات المقترح إدخالها على الدستور، والتي قدمتها الرئيسة إلى الهيئة التشريعية مقترنة بتوصياتها. ومع أن الهيئة التشريعية لم تشرع بعد في المداولات المتعلقة بهذه التعديلات، فإنه من المتوقع أن تنجز العملية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وقد أسهمت البعثة في زيادة الوعي بأهمية مراعاة الاعتبارات الإنسانية في عملية الإصلاح الدستورية. بالمثل، ورغم الحوادث الطفيفة، أُجريت بنجاح انتخابات مجلس الشيوخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ رغم التأخيرات التي حصلت بسبب تفشي فيروس إيبولا. وبدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين، كانت انتخابات مجلس الشيوخ حرة ونزيهة وذات مصداقية.

٥١ - وما زال إحراز التقدم في إرساء عملية شاملة وجامعة لتحقيق المصالحة الوطنية يواجه تحديات مؤسسية وهيكلية. ويواجه تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية من أجل التعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني تأخيرات مستمرة. وقد أحرز التنفيذ أيضاً كل من ضعف القدرة المؤسسية وعمليات التأجيل في تنفيذ الدراسة الإثنوغرافية، التي سيسترشد بها في وضع مبادئ توجيهية تشغيلية ومنهجيات لمنتديات Palava Hut. ومع ذلك، فإن حلقات العمل المعنية بالتنسيق والمنبثقة عن الدراسة الإثنوغرافية لضمان اتباع نهج Palava Hut موحد قد عقدت في ٨ مقاطعات من المقاطعات الخمس عشرة، راسية الأساس لإحراز تقدم في هذا البرنامج.

٥٢ - وقد أحرز تقدم هام في بناء المؤسسات لمعالجة المنازعات على الأراضي. وقدمت البعثة الدعم إلى الحكومة في وضع سياسات تتعلق بتسوية المنازعات على الأراضي وإدارة الأراضي. وأنجز مشروع القانون الذي يقضي بإنشاء الهيئة الليبرية الجديدة للأراضي والحقوق في الأراضي، ووضعت آليات لتسوية المنازعات وعرضت على السلطة التنفيذية لاستعراضها، مع عرضها على السلطة التشريعية للموافقة عليها المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتم تعزيز آليات بديلة مماثلة لتسوية المنازعات في مجالات التعدين والحراجة والامتيازات الزراعية، بدعم من البعثة. ومع ذلك، فقد شهدت أيضاً الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في التوترات والاحتجاجات المحلية بين أصحاب الامتياز والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد، حيث يعتقد هؤلاء السكان بأنهم حُرموا من الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية المتوقعة من الامتيازات، أو بسبب منازعات تتعلق بالحقوق في الأراضي. ودعت البعثة إلى إجراء استعراض للإطار القانوني الذي يحكم الامتيازات لمعالجة شواغل المجتمعات المحلية مع الحفاظ على سلامة الاتفاقات. ومع أنه لم تنشأ لجان جديدة للسلام، فقد كان للبعثة دور أساسي

في تدعيم قدرات اللجان القائمة وفي تعزيز قدرتها، من خلال التدريب والتوجيه، للمساعدة على التخفيف من حدة التوترات والتصدي للتراعات. وقد أسهمت البعثة أيضا في وضع برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي، مستهدفةً بذلك الشباب المعرضين للخطر من خلال التدريب على المهارات وتعزيز اللحمة الاجتماعية.

٥٣ - واصلت البعثة تقديم دعمها للحكومة في وضع وتنفيذ السياسة والاستراتيجية الوطنيتين للحكم المحلي، وكذلك في فك تركيز الخدمات والوظائف الحكومية في المقاطعات. ويشمل التقدم المحرز قيام وزير الداخلية بتفويض مفتشي المقاطعات سلطات تنسيق عمليات ١٢ وزارة ووكالة ولجنة في إطار مراكز خدمات المقاطعات المقرر إنشاؤها في جميع المقاطعات. وفتح أول مركز من تلك المراكز أبوابه في مقاطعة غراند باسا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومن المقرر فتح ستة مراكز خدمات إضافية خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وقامت البعثة أيضا بدعم الحكومة في وضع سياسة عامة وخطط تنفيذ لفك تركيز مهام الوزارات والدوائر الحكومية في المقاطعات. وعلى الرغم من وجود سياسات وتعهد الحكومة بالتزامات لدعم عملية تحقيق اللامركزية، فإن دعائم الحكم المحلي ما زالت ضعيفة بسبب قلة المبالغ المخصصة لها في ميزانية البلد، وضعف المشاركة المؤسسية والقدرات التقنية المحدودة على الصعيد المحلي، فضلا عن تهالك البنى التحتية في المقاطعات.

٥٤ - وأدى تفشي فيروس إيبولا إلى توعية السلطات الوطنية بمدى ضعف إجراءات التأهب لمواجهة الكوارث، مما أوجد الزخم اللازم لعرض مشروع قانون الحد من مخاطر الكوارث على البرلمان في شباط/فبراير ٢٠١٥. وما زال القانون معروضا على البرلمان.

٥٥ - وبدعم من البعثة، أنشئت في جميع المقاطعات، البالغ عددها ١٥ مقاطعة، لجان تُعنى بمكافحة فيروس إيبولا، وتصدت تلك اللجان بشكل فعال ومنسق لتفشي الفيروس. وتشكل هذه اللجان قدرة لامركزية معززة لم يسبق لها مثيل في ليبيريا، وستؤدي دورا حاسما في استئناف اللجان المعنية بالحد من مخاطر الكوارث لعملها فعليا بعد أن أعادت الحكومة تفعيلها في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، زادت البعثة دعمها لجهود الحد من العنف الجنسي والجنساني وأنشطة الدعوة التي تضطلع بها في هذا المجال، وواصلت في الوقت ذاته تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها، بسبل منها تشجيع مشاركة الدولة والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في تحقيق المساواة بين الجنسين.

الإنجاز المتوقع ٣-١: تحقيق التقدم نحو الإصلاح الدستوري

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إنجاز لجنة مراجعة الدستور لأنشطة تربية مدنية متعلقة بمشروع التعديلات في جميع المقاطعات الـ ١٥	لم تنفذ لجنة مراجعة الدستور أي أنشطة تربية مدنية تتعلق بمشروع التعديلات لأن الهيئة التشريعية لم تكن قد أقرت مشروع التعديلات بعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير
موافقة الهيئة التشريعية على التعديلات الدستورية	وفي أعقاب المؤتمر الدستوري الوطني، قدم تقرير يتضمن التعديلات المقترحة إلى رئيسة البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وعُرضت عليها رسمياً، في ١٧ آب/أغسطس عام ٢٠١٥، لجنة مراجعة الدستور التي كلفتها رئيسة البلد بقيادة عملية المراجعة. وأُرسلت التعديلات المقترحة إلى مجلس الشيوخ في ١٨ آب/أغسطس مشفوعة بتوصيات رئيسة البلد

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تيسير المناقشة داخل الهيئة التشريعية وغيرها من المتندييات بخصوص التعديلات الدستورية المقترحة من خلال خمس ورقات استشارية	لا لم تصدر الورقات الاستشارية المتعلقة بالتعديلات الدستورية. وعرضت البعثة على لجنة مراجعة الدستور مساعدتها في صياغة خيارات للسياسات بشأن المسائل التي اختير تعديلها؛ غير أن اللجنة لم تستغل ذلك العرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير
إجراء تقييمين لدعم أصحاب المصلحة لعملية مراجعة الدستور، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني	لا لم يجر التقييمان لأن عملية مراجعة الدستور لم تكن قد اكتملت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت الرئيسة التعديلات المقترحة إلى مجلس الشيوخ في آب/أغسطس ٢٠١٥ مشفوعة بتوصياتها. وكان من المتوقع أن تنتهي الهيئة التشريعية من مداولاتها بشأن التعديلات المقترحة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وسيُجرى تقييماً لأصحاب المصلحة بعد ذلك التاريخ للاسترشاد بهما في أنشطة الدعوة المتصلة بمحالات التربية المدنية والأعمال التحضيرية للاستفتاء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
القيام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع استراتيجية وطنية لحشد الدعم للحصول على موافقة الهيئة التشريعية على التعديلات المدخلة على الدستور ولمساندة الجهات الفاعلة الوطنية	لا	لم يتم وضع الاستراتيجية نظرا إلى تأخر لجنة مراجعة الدستور في تحديد المسائل اللازم تعديلها ولأن رئيسة البلد قدمت تقرير اللجنة إلى الهيئة التشريعية مشفوعا بتوصياتها غداة استلامها التقرير رسميا
إعداد مجموعة مواد تربية مدنية بشأن الاستفتاء لتوزيعها في المقاطعات الـ ١٥ كلها على أصحاب المصلحة الوطنيين، مثل المسؤولين الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	لا	لم توزع على أصحاب المصلحة الوطنيين مجموعة مواد تربية مدنية بشأن الاستفتاء لأن موعد إجراء الاستفتاء سيقرر بعد موافقة الهيئة التشريعية على التعديلات الدستورية المقترحة
القيام، بالتعاون مع لجنة مراجعة الدستور، بصياغة استراتيجية واحدة للتربية الوطنية من أجل تشجيع النساء والشباب على المشاركة في الاستفتاء	لا	وضعت استراتيجية واحدة لإشراك المرأة في عملية مراجعة الدستور من قبل فرقة عمل نساء ليبريا المعنية بمراجعة الدستور التي تضم ممثلات من وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية والمنظمات النسائية غير الحكومية والتجمع التشريعي النسائي
عقد منتدى وطني واحد لأصحاب المصلحة بشأن إدخال تعديلات على الدستور تكون خاصة بالجوانب الجنسانية وتراعي حقوق الإنسان، بالتعاون مع الحكومة، والتجمع التشريعي النسائي، والشركاء من المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري	لا	عُقد منتدى وطني واحد لأصحاب المصلحة بشأن مراجعة الدستور قبل انعقاد المؤتمر الدستوري الوطني، بالتعاون مع فرقة عمل نساء ليبريا التي تضم التجمع التشريعي النسائي وشركاء من المجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لاستعراض الجوانب الخاصة بالمسائل الجنسانية والمراعية لحقوق الإنسان من التعديلات المقترحة على الدستور، وكذلك لإشراك المرأة في عملية مراجعة الدستور
تنظيم حملة إعلامية (انظر النواتج ذات الصلة في إطار الإنجاز المتوقع ١-١) فيما يتعلق بالتوعية والترويج المرتبطين بالإصلاح الدستوري		انظر ما ورد في إطار الإنجاز المتوقع ١-١

الإنجاز المتوقع ٣-٢: زيادة القدرة على إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
احترام اللجنة الانتخابية الوطنية للمواعيد المحددة لانتخابات مجلس الشيوخ وفقا للجدول الزمني الانتخابي المنشور	أُنجز. التزمت اللجنة الانتخابية الوطنية بالجدول الزمني للانتخابات الذي عُُدَّ بسبب تفشي فيروس إيبولا الانتخابي المنشور
قبول المراقبين الوطنيين والدوليين لنتائج انتخابات مجلس الشيوخ على أنها حرة ونزيهة	أُنجز. قِيم المراقبون الدوليون، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمراقبون المحليون، بما في ذلك لجنة تنسيق الانتخابات، بدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، سير انتخابات منتصف المدة على أنها انتخابات حرة ونزيهة ومتسمة بالمصداقية
بدء أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين من خلال اقتراع عام ٢٠١٤ للدورات التشريعية في الوقت المناسب وبشكل منظم	مُنِع ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ من شغل مقاعدتهم في مجلس الشيوخ إلى أن بتت المحكمة العليا في الطعون القانونية في نتائجهم الانتخابية، ولم يسمح لهم بدخول مجلس الشيوخ إلا في ١٧ شباط/فبراير (بالنسبة لاثنتين من الأعضاء الثلاثة المنتخبين) وفي ١٤ نيسان/أبريل (بالنسبة للعضو الثالث المنتخب)

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إجراء تقييم واحد للعملية الانتخابية كلها في ١٥ مقاطعة لإثراء أنشطة لجنة الانتخابات الوطنية، بما في ذلك استخدامها لسجل ناخبين مستكمل ووضعها ترتيبات لوصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع	نعم أُعدّ تقرير واحد لاستعراض الخبرة المكتسبة من العملية الانتخابية ككل تضمن أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وسيتم الانتهاء من إعداد تقرير الخبرة المكتسبة بعد البت في قضايا المنازعات الانتخابية. غير أن البعثة استرشدت بالنتائج التي توصل إليها مشروع التقييم في تعاونها الحالي مع لجنة الانتخابات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل النتائج المتعلقة بتحسين سبل وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	<p>لم تشارك البعثة في تنظيم دورات لتثقيف الناخبين بسبب تفشي فيروس إيبولا وتغير الجدول الزمني الانتخابي باستمرار في سياق تفشي الفيروس. وبدلاً من ذلك، دعت البعثة إلى أن تؤكد لجنة الانتخابات الوطنية في دورات التثقيف المكثفة التي تنظمها على شفافية العملية الانتخابية من خلال توجيه رسائل للجمهور حول تطور السياق الانتخابي. ودعت البعثة أيضاً إلى أن تجري اللجنة مشاورات عامة واسعة النطاق بشأن قضايا الصحة العامة لإذكاء وعي الناخبين بها وتعزيز تأهبهم لها. وبالإضافة إلى ذلك، نسقت البعثة ووحدة الرسائل الموجهة من الأوساط الدبلوماسية بشأن الانتخابات، مما فيها الرسائل الداعية إلى إجراء انتخابات سلمية، وحل المنازعات بالسبل القانونية، والامتنال لتدابير الصحة العامة المتعلقة بالوقاية من فيروس إيبولا. وفي مواجهة أعمال العنف التي اندلعت قبل الانتخابات، استخدمت البعثة أيضاً مساعيها الحميدة لحث الأحزاب السياسية والمرشحين على دعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة</p>
<p>القيام باستعراض واحد لتنفيذ استراتيجية لجنة الانتخابات الوطنية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٤، بالتعاون مع لجنة الانتخابات الوطنية، ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية وفريق الأمم المتحدة القطري</p>	نعم	<p>نظمت لجنة الانتخابات الوطنية، في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بالاشتراك مع وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة القطري وبدعم من البعثة، مؤتمراً واحداً لتبادل الدروس المستفادة بغية استعراض تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في دورة منتصف المدة لانتخابات مجلس الشيوخ</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
القيام باستعراض واحد لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ التي ستُنظَّم في عام ٢٠١٤ لإثراء تخطيط لجنة الانتخابات الوطنية للمناسبات الانتخابية اللاحقة	نعم انظر ما ورد آنفا
الإنجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي الكامل	
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إنشاء منتديات المجتمعات المحلية لتسوية المنازعات "بالافا هات" (الاعتراف والمغفرة) وتجهيزها لتنفيذ عملية المصالحة (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨)	لم يعمل أي منتدى من منتديات بالافا هات السبعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعزى ذلك أساساً إلى محدودية القدرات المؤسسية التي تتمتع بها اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، المسؤولة عن عملية بالافا هات. غير أنه تم اختيار أعضاء المجموعات اللغوية التي ستشارك في أربعة منتديات إثنوغرافية تركز على وضع منهجيات ومبادئ توجيهية تنفيذية لفائدة منتديات بالافا هات
موافقة الهيئة التشريعية على وكالة موحدة للأراضي (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١)	أُنجز في نيسان/أبريل ٢٠١٥ مشروعاً قانوني إنشاء الهيئة الليبرية لحقوق الأراضي والهيئة الليبرية للأراضي، وما زالا معروضين على الهيئة التشريعية. ووضعت أيضاً سياسات بشأن إدارة الأراضي والسبل البديلة لحل المنازعات على الأراضي، بالتعاون مع وزارة العدل، وتعكف السلطة التنفيذية على استعراض هذه السياسات للموافقة عليها
زيادة عدد الامتيازات المتعلقة بالزراعة والتعدين والحراجة ووضع آلية فعالة للتخفيف من حدة النزاعات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣ امتيازات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣، ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥)	أُنجز. أُنشئت آلية واحدة للتخفيف من حدة المنازعة على امتياز استغلال منجم حديد خام ولجنة واحدة تضم أصحاب مصلحة متعددين في أرض زراعية مُنح امتياز باستغلالها، وتمكنتا من أداء عملهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير
زيادة عدد لجان السلام الفعالة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٤٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٥، ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٥)	لم تُنشأ لجان سلام جديدة لأن كثرة اللجان الموجودة أدت إلى ازدواج المهام والجهود. وأجرت البعثة، بالاشتراك مع مكتب بناء السلام في ليبيريا، تقييماً لهماكل

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

السلام الموجودة، بما فيها هياكل السلام النسائية والشبابية والمجتمعية والهياكل الموجودة على مستوى المناطق في ١١ مقاطعة (بومي، وبونغ، وغبارولو، وغراند كيب ماونت، وغراند غيده، وغراند كرو، ولوفا، ومارغبي، وماريلاند، ونيمبا، وريفر جي)، وكشف التقييم عن أن معظم لجان السلام المحلية التي أنشئت من قبل أصبحت غير قابلة للعمل أو غير فعالة بسبب افتقارها إلى التمويل؛ ونتيجة لذلك، أُعيدت هيكلة ٧ لجان سلام متكاملة على مستوى المقاطعات من أصل ١٥ لجنة، وشرعت تلك اللجان في العمل، اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في مقاطعات بونغ، وغراند باسا، وغراند غيده، ومارغبي، وماريلاند، ونيمبا، وريفر سيس. ويتوقع أن تنشأ لجنة سلام متكاملة في كل مقاطعة من المقاطعات الثماني المتبقية في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وأثمرت جهود الدعوة التي تبذلها البعثة تيسيراً لاستدامة لجان السلام المتكاملة عن تخصيص تمويل للجنة مقاطعة نيمبا من حافظة صندوق تنمية المقاطعات، وواصلت البعثة الدعوة إلى اتخاذ ترتيبات مماثلة في المقاطعات الأخرى المعنية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

لم تجر الدراسة بسبب محدودية التقدم المحرز في مشروع إصلاح لجان السلام. ومع ذلك، أجرى مكتب بناء السلام وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تقييماً مشتركاً لتحديد الطريقة التي يمكن بها للمبادرات المراعية للمنظور الجنساني أن تنشئ روابط مع مشاريع بناء السلام ذات الصلة	لا	إجراء دراسة واحدة عن الأثر الجنساني لمشروع إصلاح لجان السلام، بالتعاون مع وزارة الداخلية ومكتب ليبيريا لبناء السلام
نُظمت ٩ دورات لبناء القدرات في مجال مواءمة هياكل السلام، بالتعاون مع وزارة الداخلية/مكتب ليبيريا لبناء السلام ووحدة إدارة مشروع لجان السلام على مستوى المقاطعات	لا	تقديم دورات شهرية لبناء القدرات في المقاطعات الـ ١٥ في ما يتعلق بإنشاء لجان السلام وإدارتها، ووحدة تدريبية واحدة بشأن الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات وحلها،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	في ٨ مقاطعات (بونغ، وجراند باسا، وجراند غيده، ومارغبي، وماريلاند، ونيمبا، وريفر غي، وريفرسيس). وبالإضافة إلى ذلك، وضع منهج تعليمي واحد في مجال القيادة وبناء السلام المراعيان للمنظور الجنساني من أجل تدريب ٩٠٠ عضو من أعضاء لجان السلام المحلية، والذي سيبدأ في آب/أغسطس ٢٠١٥
والآليات البديلة لتسوية المنازعات من أجل لجان السلام، بالتعاون مع وزارة الداخلية ومكتب ليبريا لبناء السلام	نعم	أعدت ورقة غير رسمية واحدة للسياسات تتعلق باستراتيجية للمصالحة الوطنية لليبريا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية/مكتب ليبريا لبناء السلام، مع تسليط الضوء على التقدم المحرز والتحديات القائمة والفرص المتاحة فيما يتعلق باتباع نهج متكامل لبناء السلام والتنمية إزاء المصالحة الوطنية. ولم يتم إشراك وزارة الشباب والرياضة ولا مكتب الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرا لضيق الوقت، ولكن سيجري التشاور معهما خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦
تنظيم ٣٠ دورة لبناء القدرات في المقاطعات الـ ١٥ من أجل (الرؤساء) الشيوخ، والمسؤولين المعيّنين وفقا للقانون، والجماعات النسائية، ولجان السلام، والشباب بشأن السبل البديلة لحل المنازعات، بالتعاون مع مكتب الأراضي، من أجل تقديم آليات لتسوية المنازعات إلى وزارة العدل	لا	لم تعقد أي دورات لبناء القدرات بسبب التغيير في ولاية البعثة، على النحو المبين في القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤) الذي يطلب من البعثة أن تركز عملها على المساعي الحميدة والدعم السياسي في هذا المجال
تنظيم ثلاثة برامج للتمكين الاقتصادي/الاجتماعي/السياسي، تستهدف الشباب المعرضين للخطر، ولا سيما في مناطق الامتيازات والأحرى الحدودية، يتم وضعها وتطبيقها، بالتعاون مع وزارة الشباب	نعم	نُفذ مشروع واحد لأكاديمية القيادة الشبابية في مقاطعة نيمبا لفائدة ١٥٠ من القادة الشباب، من أجل تعزيز التثقيف في مجال السلام، مع التركيز على مهارات حل المشاكل وتعزيز لحمية المجتمعات المحلية، بالتعاون مع وزارة الشباب

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
والرياضة، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، وفريق الأمم المتحدة القطري	والرياضة وفريق الأمم المتحدة القطري. ووضعت وزارة الشباب والرياضة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية والبعثة مشروعا وطنيا خمسيا واحدا لفرص الشباب، من أجل زيادة فرص توليد الدخل وإنشاء الأصول لفائدة ١ ٥٠٠ من الفئات الضعيفة من الشباب في المقاطعات الـ ١٥. ولا يزال التنفيذ رهن الإتمام الناجح لمفاوضات الحكومة بشأن قرض من البنك الدولي قدره ١٠ ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج وطني واحد للخدمة الشبابية من أجل تحقيق السلام والتنمية، بدعم من البعثة، خدمات في مجالات التعليم والصحة والزراعة لفائدة ٣٠٠ متطوع وطني في ١٢ مقاطعة، مما ساهم في تمكين ١ ٥٠٠ من الشباب المعرضين للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، أنجز في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الإطار المرجعي لدراسة استقصائية وطنية لإعداد خارطة للشباب من أجل المساهمة في البرامج الموجهة للشباب من خلال الوكالات الشريكة، وذلك بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، وفي إطار اتفاق شراكة بين البعثة ومنظمة "فيلق الرحمة" غير الحكومية. ومن المقرر أن تجرى هذه الدراسة في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥
إعداد ورقة استراتيجية واحدة، ومذكرة مفاهيمية واحدة، وورقة سياسات واحدة بشأن التخفيف من حدة النزاعات بين المجتمعات المحلية والجهات المالكة للامتيازات في الزراعة/الموارد الطبيعية، بالتعاون مع الكيان الجديد المعني بالأراضي، ووزارة التعدين	نعم
تم إعداد ورقة استراتيجية واحدة، ومذكرة مفاهيمية واحدة، وورقة سياسات واحدة بشأن التخفيف من حدة النزاعات بين المجتمعات المحلية والجهات المالكة للامتيازات في الزراعة، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ومكتب بناء السلام، ومنظمات المجتمع المدني. وفي حين أن	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الامتيازات في مجال الموارد الطبيعية تندرج في إطار وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، تحيل هذه الوزارة أي مسائل متصلة بالتخفيف من حدة النزاعات إلى لجان السلام المحلية أو المحاكم؛ ومن ثم، فإنها ليست شريكة في هذه الأنشطة. ولم تجر المشاورات مع الكيان الجديد المعني بالأراضي لأنه لم يُنشأ بعد

والطاقة، ومكتب بناء السلام، ومنظمات المجتمع المدني

وضعت مذكرة مفاهيمية واحدة بشأن دور منظمات المجتمع المدني في عمليات المصالحة الوطنية. ولم تجر متابعة مقترح المشروع، الذي يشمل الدعم التقني لمشاركة المجتمع المدني، في أعقاب تغير ولاية البعثة، على النحو المحدد في القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤) الذي يطلب من البعثة أن تركز عملها على المساعي الحميدة والدعم السياسي في هذا المجال

لا

وضع مذكرة مفاهيمية واحدة بشأن دور المجتمع المدني في عمليات المصالحة الوطنية ومقترح مشروع واحد لتأمين التمويل اللازم للمشاركة النشطة للمجتمع المدني في تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة، بالتعاون مع المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبيا، وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين

لم يعقد المنتدى نظراً إلى أن الأولوية الرئيسية بالنسبة لوزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية بعد تفشي فيروس إيبولا كانت مراجعة الدستور ومعالجة آثار فيروس إيبولا على المرأة. إلا أن قضايا تتصل بحقوق المرأة في امتلاك الأراضي اعتمدت في مؤتمر أصحاب المصلحة الوطنيين من النساء لمراجعة الدستور في آذار/مارس ٢٠١٥، والمؤتمر النسائي المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٥، اللذين نظمتها الوزارة بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة

لا

عقد منتدى واحد بشأن حصول المرأة على الأراضي، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ولجنة الأراضي، والمنظمات النسائية، وفريق الأمم المتحدة القطري

الإنجاز المتوقع ٣-٤: إحراز تقدم في توطيد سلطة الدولة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
فك تركيز مهام وخدمات الوزارات، عملاً بسياسة الحكومة الرامية إلى تحقيق اللامركزية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٤ وزارات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠ وزارات؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٢ وزارة ووكالتان)	وضعت ١٢ وزارة تنفيذية ووكالتان مشروع مصفوفة لفك التركيز، بدأ العمل به في شباط/فبراير ٢٠١٥، وحُدِّدت فيه الخدمات والمهام التي ينبغي نقلها فوراً إلى المكاتب القطرية. وتقدم وزارتان (الزراعة والتعليم) الخدمات على الصعيد القطري. ومن المتوقع أن تقدم الكيانات الحكومية الـ ١٠ المتبقية خدمات تنفيذية في المقاطعات بإنشاء مراكز خدمات المقاطعات: افتتح واحد من هذه المراكز الثمانية في مقاطعة غراند باسا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومن المقرر إنشاء ٣ مراكز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، و ٤ مراكز إضافية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦
زيادة في مشاركة ممثلي الوزارات والوكالات في اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٢ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٥ في المائة)	أُنجز. لم تعقد اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات بسبب القيود التي فرضتها الحكومة على التجمعات أثناء تفشي فيروس إيبولا. ومع ذلك، عقدت اجتماعات تنسيق أسبوعية وأخرى خاصة للتصدي لفيروس إيبولا، بما في ذلك اجتماعات ممثلين محليين من ٦ وزارات تنفيذية ووكالتين. واستؤنفت اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن ليبريا خالية من فيروس إيبولا في أيار/مايو ٢٠١٥، وذلك بنفس المستوى من مشاركة ممثلي الوزارات والوكالات (٨٥ في المائة)
إنشاء لجان على مستوى المقاطعات تعنى بمخاطر الكوارث، وأداؤها لمهامها (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠)	تأخر إنشاء لجان على مستوى المقاطعات تعنى بمخاطر الكوارث بسبب تفشي فيروس إيبولا؛ غير أن وزارة الداخلية أعادت تفعيل لجان الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٥

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
القيام بالتعاون مع الوزارات والوكالات التنفيذية بوضع خطة تنفيذ واحدة لنقل الخدمات والمهام إلى الإدارات المحلية، بما يتماشى مع برنامج دعم تحقيق اللامركزية في ليبيا	نعم	بالتعاون مع وزارة الداخلية، وضعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ خطة التنفيذ لنقل الخدمات والمهام إلى الإدارات المحلية. بما يتوافق مع برنامج تحقيق اللامركزية في ليبيا
تنظيم ست دورات تدريبية لمديري المقاطعات من جميع المقاطعات الـ ١٥ بشأن تحقيق اللامركزية (٣)، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات الجنسانية والإدارة المالية (٣)، وذلك بالتعاون مع المعهد الليبري للإدارة العامة	لا	نظرا لسوء التنسيق فيما بين الوزارات والتأخيرات الناجمة عن تفشي فيروس إيبولا، لم تُنظم الدورات التدريبية لمديري المقاطعات على النحو المقرر. ومع ذلك، نُظمت دورتان تدريبيتان للمسؤولين الحكوميين، بدعم من البعثة، بشأن تعزيز تقديم الخدمات على الصعيد المحلي في المقاطعات الخمس عشرة، بقيادة وزارة الداخلية والمعهد الليبري للإدارة العامة. ونظم برنامج دعم تحقيق اللامركزية في ليبيا دورة تدريبية لـ ٦٠ مسؤولا حكوميا سيديرون أول مركز لخدمات المقاطعات في مقاطعة غراند باسا
إعداد ستة تقارير تحليلية بشأن المنافع المجتمعية المحققة من خلال الاتفاقات المتعلقة بالامتيازات أو القانون الوطني أو الصكوك التنظيمية، بما يشمل استخدام آليات من أجل الإفراج عن الأموال التي يتم الحصول عليها من إدارة الموارد الطبيعية واستخدام هذه الأموال، وتقديم هذه التقارير إلى هيئة تنمية الحراجة ووزارة الداخلية ووزارة المالية	٥	أعدت تقارير تحليلية بشأن المنافع الاجتماعية المحققة من خلال الاتفاقات المتعلقة بالامتيازات أو القانون الوطني أو الصكوك التنظيمية، بما يشمل استخدام آليات من أجل الإفراج عن الأموال التي يتم الحصول عليها من إدارة الموارد الطبيعية واستخدام هذه الأموال، وقدمت هذه التقارير إلى حكومة ليبيا. وهناك تقرير واحد لتقييم استخدام الأموال والمنافع العائدة على المجتمعات المحلية لم يصدر، نظرا لأن المجتمع المحلي لم يتلق الأموال المستحقة له
وضع عشر خطط للتأهب لمواجهة الكوارث في المقاطعات، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووكالة حماية البيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي؛ وإجراء	لا	لم توضع خطط للتأهب لمواجهة الكوارث في المقاطعات بسبب تفشي فيروس إيبولا. غير أن لجان الاستجابة للكوارث واللجان الصحية في المقاطعات جرت تعبئتها، بدعم من البعثة، الأمر

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقييمات للاحتياجات الحيوية في الاستجابة لجميع الأزمات الإنسانية	الذي عزز بدرجة كبيرة مستوى الاستجابة والتنسيق على مستوى المقاطعات. ويتوقف وضع خطط المقاطعات على تطوير المنهج التدريبي/الدليل للحد من مخاطر الكوارث، الذي من المتوقع أن تنجزه وزارة الداخلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولم تجر تقييمات للاحتياجات الإنسانية الحيوية؛ ومع ذلك، نفذت تقييمات وأنشطة للتوعية والتثقيف وتقديم المساعدة من أجل معالجة الاستجابة الإنسانية لتفشي فيروس إيبولا
إعداد تقرير واحد عن مساهمة المرأة الليبرية في توطيد السلام والحكم الديمقراطي في إطار الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن	١ تم الانتهاء من إعداد التقرير بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، وفريق الأمم المتحدة القطري
وضع ٤٠ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر التي تتعلق بدعم ما تحدده المجتمعات المحلية في مجالات بناء القدرات والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، ومن المشاريع المدرة للدخل، لا سيما لفئتي النساء والشباب المعرضين للخطر	٤٥ من بين ٣٤ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر العادية، أُنجز ٢٢ مشروعاً، ولا يزال ١٢ مشروعاً قيد التنفيذ، بما في ذلك: محاكم الصلح؛ وبناء القدرات في السجون ومرافق إعادة التأهيل؛ وبناء قدرات الشرطة؛ وتوطيد سلطة الدولة؛ وتوطيد السلام؛ والتمكين الاقتصادي للمجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على ٢٤ من المشاريع السريعة الأثر للتصدي لفيروس إيبولا، أُنجز ٢٣ منها وأُلغي مشروع واحد، بما في ذلك: التوعية والتثقيف؛ وتقديم الدعم إلى أفرقة العمل المعنية بالتصدي لفيروس إيبولا في المقاطعات؛ والدعم اللوجستي؛ وتقديم الدعم إلى مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل والشرطة الوطنية الليبرية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم حملة إعلامية (انظر النواتج ذات الصلة في إطار الإنجاز المتوقع ١-١ فيما يتعلق بالتوعية والترويج المرتبطين بالحكم الرشيد)	انظر ما ورد في إطار الإنجاز المتوقع ١-١

العنصر ٤: عنصر الدعم

٥٧ - على النحو المبين في الإطار الوارد أدناه، قدمت الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية الضرورية، خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، إلى قوام متوسطه ٨٥٤ ٥ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٤٧٢ ١ موظفا مدنيا. وخلال معظم الفترة المالية، شهدت منطقة عمليات البعثة أزمة إيبولا التي طرحت أيضا تهديدا لموظفي البعثة وأثرت على عمليات البعثة. وبالرغم من التهديد الذي طرحه إيبولا، استمر عنصر دعم البعثة في توفير الخدمات المقررة، وقدم الدعم اللوجستي للمنظمات الأخرى المنخرطة في القضاء على مرض فيروس إيبولا.

٥٨ - وأُنجزت أعمال الصيانة لأسطول البعثة من الطائرات والمركبات، وللبنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأصول في جميع أنحاء منطقة البعثة. واحتُفظ بالهياكل الأساسية المادية للبعثة وأماكن عملها في حالة جيدة، مع التركيز على الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وقدمت خدمات الطيران في البعثة سواء داخل منطقة البعثة أو خارجها، ودعمت البعثة البعثات الأخرى في مجال تناوب القوات وداخلها من خلال نقل الركاب أو البضائع خلال أزمة فيروس إيبولا على أساس استرداد التكاليف.

٥٩ - وبالرغم من أن المرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي للبعثة توقفت لفترة من الزمن عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢١٥ (٢٠١٥)، فقد بذلت البعثة كل جهد ممكن من أجل إعادة إحدى الكتائب (٦١٦ فردا) إلى الوطن قرب نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، وقامت بتنظيف ثم إغلاق مخيمين.

٦٠ - وواصلت البعثة ضمان كفاءة خدمات الهياكل الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يكفل الدعم الفعال لتشغيل النظم الجديدة للتخطيط المركزي للموارد. وشملت الخدمات الأخرى توفير الخدمات الطبية لجميع أفراد البعثة في جميع أنحاء منطقة البعثة، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ داخل منطقة البعثة وخارجها، ونقل الركاب والبضائع عن طريق البر والبحر والجو، وتوفير مرافق للكشف عن فيروس

نقص المناعة البشرية وإسداء المشورة بشأنه، وإذكاء الوعي وتوفير التدريب فيما يتعلق بالسلوك والانضباط.

الإنجاز المتوقع ٤ - ١: توفير الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع مباني ومرافق الأمم المتحدة القائمة في ١٥ مقاطع (٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٥ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠ في المائة)	لم ينجز. يعزى ذلك أساساً إلى وجود مشاريع محدّدة لم تكتمل أو لا تزال في طور الاكتمال نتيجة لتفش غير متوقع لفيروس إيبولا في ليبيريا أدى إلى إبطاء جميع الأنشطة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥
خفض حالات السرقة والاختلاس المبلغ عنها بنسبة ٦,٧ في المائة (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٧٠ حالة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٥٠ حالة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٤٠ حالة)	أفيد عما مجموعه ٤٧ حالة سرقة
زيادة عدد الموظفين الوطنيين الحائزين على شهادات في مجالات الإدارة وإدارة الأعمال والتنظيم الإداري وتكنولوجيا المعلومات في إطار برنامج بناء القدرات بالشراكة مع موردي خدمات التدريب الخارجي (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٢٣ موظفاً حائزاً على إحدى هذه الشهادات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠ موظفاً حائزاً على إحدى هذه الشهادات؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥٠ موظفاً حائزاً على إحدى هذه الشهادات)	١٥١ من الموظفين الوطنيين الحائزين على شهادات في مجالات إدارة المناسبات، وإدارة التفاعلات، والوساطة؛ وإنشاء وإدارة الأعمال التجارية الصغيرة؛ والرخصة الدولية لتشغيل الحاسوب؛ ودبلوم تكنولوجيا المعلومات الصادر عن المراكز المتكاملة لتدريب موظفي البعثات
زيادة النسبة المئوية للمكالمات الهاتفية الواردة إلى مكتب خدمات قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي يتوفر حل لها في غضون ساعة واحدة من تلقي المكالمات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٧٢ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٨ في المائة)	خضع نظام iNeed لإدارة العلاقة بالعملاء، الذي حل محل نظام HelpStar، لعدة تحديثات منذ تنفيذه في عام ٢٠١٣. والقياس الوحيد المتاح هو حجم طلبات الخدمات المنشأة/المغلقة والنسب المئوية للبطاقات التي حلها مكتب الخدمات دون رفعها إلى مستويات أعلى. وحيث أن هذا النظام هو نظام شبكي مقره فالنسيا، بإسبانيا، فإن القياس الزمني (في غضون ساعة واحدة) ليس قياساً موثقاً؛ غير أن البعثة تبلغ عن تسوية بنسبة ٤٠ في المائة في المستوى ١

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
صيانة عدد منخفض من الحوادث الكبيرة للسيارات (الحوادث التي تنجم عنها كلفة تصليح تزيد على ٥٠٠ دولار) (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٤؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٥)	٢٣ حادثة كبيرة نجمت عنها كلفة تصليح زادت على ٥٠٠ دولار
المحافظة على تمثيل الجنسين معاً في جميع الرتب والمستويات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣١ في المائة من الإناث؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٨ في المائة من الإناث؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٨ في المائة من الإناث)	بالرغم من أن البعثة بذلت كل جهد ممكن لضمان تلقي السائقين لتدريب جيد من خلال فحص وتدريب جميع الموظفين الجدد من حاملي رخص القيادة، فقد سُجل عدد من الحوادث يفوق نظيره في العام الماضي
زيادة عدد المجتمعات المحلية التي يجري توعيتها بسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسين، مع التركيز على المناطق التي يجري فيها خفض عدد القوات تدريجياً وآليات الإبلاغ ذات الصلة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠)	كانت نسبة تمثيل الجنسين معاً البالغة ٢٣,٣ في المائة أقل من الهدف البالغ ٣٨ في المائة
	تشمل العوامل المساهمة في نقص الإنجاز استمرار وضع ليبريا كمركز عمل غير صالح لاصطحاب الأسرة؛ وتأثير تفشي فيروس مرض إيبولا على قدرة البعثة على جذب مرشحين مؤهلين، لا سيما من الإناث؛ ومحدودية قاعدة المرشحات المؤهلات لوظائف الاستقدام المحلي
	نفذ ٣٨ برنامجاً من برامج توعية المجتمعات المحلية خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥
	سُجِّل انخفاض في عدد الدورات الإعلامية عما كان مقررًا. وتمثلت العقبات الرئيسية أمام تحقيق الهدف المقترح في تفشي فيروس إيبولا في ليبريا، الذي حد من التنقل في أنحاء البلد؛ ومعدل دوران موظفي الوحدة ذات الصلة
الناتج المقرر	الناتج المنجزه (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

التحسينات التي أُدخلت على الخدمات	نعم	أعيد انتداب ٤ من موظفي الطيران إلى زويديرو وغرينفيل وهاربر ومطار جيمس سبريغس باين
تعزيز الأمان التشغيلي وتحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء من خلال إعادة انتداب موظفي الطيران إلى المراكز الإقليمية (فوينجاما وزويديرو وغرينفيل وهاربر)	نعم	نظراً لانخفاض عدد الرحلات المقررة إلى فوينجاما ومنها، تولى ضابط اتصال جوي تيسير عمليات الطيران. ولم تقع وقائع/حوادث جوية أو أرضية خطيرة طالت أي طائرة تابعة للبعثة في

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	هذه القطاعات
تركيب ٦ أجهزة كاميرا تلفزيونية ذات دوائر مغلقة في مبانٍ مختلفة تابعة للبعثة و ١٠ وحدات إضافية من معدات تخزين البيانات لتعزيز الأمن بغية الحد من عمليات اختلاس وسرقة أصول الأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة	نعم	تركيب ٩ أجهزة كاميرا ذات دوائر تلفزيونية مغلقة جديدة في أماكن عمل البعثة واستبدال ١٥ جهاز كاميرا قوائم ذي دائرة تلفزيونية مغلقة، إضافة إلى ٨ وحدات من معدات تخزين البيانات
استعراض جميع التقارير المتعلقة بسوء السلوك، وتقديم توصيات بشأن تقارير التحقيق في غضون ٣٠ يوماً من استلام التقارير	٣٩	استعرض ٣٩ تقريراً استُعرض ما مجموعه ٧٢ في المائة من الحالات في غضون فترة الثلاثين يوماً. ونظراً لتعقيد التحقيقات أو للحاجة إلى طلب معلومات إضافية، استغرق ٢٨ في المائة من الحالات المستعرضة وقتاً أكبر لإتمام الاستعراض
توعية ٥٠ مجتمعاً محلياً بسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسين	لا	جرى تنظيم ٣٨ دورة توعية للمجتمعات المحلية في مختلف أنحاء البلد كما ذكر، شكّل تفشي فيروس إيبولا في ليبيريا عقبة أمام التنقل الحر داخل البلد لتحقيق الهدف المتوقع
إجراء تدريب على "قيادة المركبات على جميع أنواع الطرق" لجميع موظفي البعثة الجدد من حاملي رخص القيادة الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون	نعم	
تمركز قوام متوسطه ٧٦٥ ٤ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ١٣٣ من المراقبين العسكريين و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكّلة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن	نعم	٣١٥ ٤ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ١١٧ من المراقبين العسكريين و ٤٢٣ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٩٩٩ من أفراد الشرطة المشكّلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وفحصها	نعم	التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة من جميع المعدات المملوكة للوحدات، بمتوسط بلغ ٣ ٢٣٨ من أصناف المعدات الرئيسية و ٢٢ من فئة الاكتفاء الذاتي
تقديم ٢٠١ من تقارير التحقق المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات إلى المقر لتيسير عمليات سداد التكاليف للبلدان المساهمة في البعثة بقوات وبوحدات الشرطة المشكّلة	نعم	إتمام ١٨٥ من تقارير التحقق المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، مثلت ٢٠٧٣ يوم عمل من التحقيقات، مثلت ١ ٢٩٧ يوم عمل لموظفين مدنيين و ٧٧٦ يوم عمل لموظفين عسكريين
		يعزى الانخفاض في العدد المسجل لتقارير التحقق إلى الإعادة المبكرة إلى الوطن لوحدتين عسكريتين (وحدة الطوارئ الطبية الأردنية وسرية المقر الفلبينية) ونقل وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
		وبالرغم من نقل وحدة الشرطة المشكّلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لم يحدث تعديل في الميزانية لاستبعادها من الوحدات المقرر التحقق منها
إعداد رسائل فصلية لإعطاء لمحة عامة عن التقييمات المُعدّة على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات ولأداء هذه المعدات	نعم	٤ رسائل فصلية لإعطاء لمحة عامة عن التقييمات المُعدّة على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات ولأداء هذه المعدات
تنظيم اجتماعين لمجلس الاستعراض الإداري للمعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم المتعلقة بها	نعم	نظم اجتماعان لمجلس الاستعراض الإداري للمعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم المتعلقة بها
تخزين حصص الإعاشة وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ٢٥٢ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكّلة	نعم	تم تخزين حصص الإعاشة وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ٢٤٨ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية و ٩٩٩ من أفراد الشرطة المشكّلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إدارة شؤون ما متوسطه ١ ٦٥٥ موظفاً مدنياً، منهم ٤٤٣ موظفاً دولياً، و ٩٤٣ موظفاً وطنياً، و ٢٣٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، و ٣٢ فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات	لا	أديرت شؤون ما متوسطه ١ ٤٧٢ موظفاً مدنياً، منهم ٣٨١ موظفاً دولياً، و ٨٦٢ موظفاً وطنياً، و ١٨٩ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٣ من أفراد المساعدة المؤقتة العامة، و ٢٧ فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات
		يعزى انخفاض العدد إلى ارتفاع معدلات الشغور في صفوف الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة بالأساس، وهو ما يعزى جزئياً إلى تفشي فيروس إيبولا
تنظيم ٣٠ دورة تدريبية لتجديد معلومات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في جميع أنحاء ليبريا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين/السلوك والانضباط	نعم	عقدت ٣٨ دورة تدريبية لتجديد المعلومات خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تنظيم دورات تدريبية توجيحية بشأن السلوك والانضباط لجميع فئات الموظفين الجدد	نعم	تلقى ١٠٠ في المائة من جميع فئات الموظفين الجدد دورات تدريبية توجيحية بشأن السلوك والانضباط
إجراء تدريب لمنح شهادات إلى ١٥٠ موظفاً وطنياً ضمن دورات تدريبية مختلفة في ٥ من مجالات المعرفة وهي: اللوجستيات والمهارات المهنية والإدارة المهنية والقيادة وبناء السلام، في سياق البرنامج الوطني لبناء قدرات الموظفين	نعم	مُنح ١٥١ موظفاً وطنياً شهادات في مجالات إدارة المناسبات؛ وإدارة النزاعات والوساطة؛ وإنشاء وإدارة الأعمال التجارية الصغيرة؛ ودورات تكنولوجيا المعلومات
إجراء عمليات الفحص نصف السنوية للصحة والسلامة المهنتين وتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في مونروفا وجميع القطاعات السبعة	٣	عقدت دورات تدريبية في ٣ قطاعات، هي هاربر وزويدرو وفونينجاما. وقد تأثرت العمليات بتفشي فيروس إيبولا
مشاركة المنضمين الجدد إلى البعثة بنسبة ١٠٠ في المائة في التدريب التوجيهي الإلزامي المتعلق بسلوك في الأمم المتحدة والتوعية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين	نعم	تلقى ١٠٠ في المائة من المنضمين الجدد التدريب التوجيهي الإلزامي المتعلق بسلوك في الأمم المتحدة والتوعية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم حملة اتصال وتوعية من أجل تشجيع الإناث على تقديم ترشيحهن لملء الشواغر في البعثة، وتوجيه هذه الحملة إلى المرشحات على الصعيد الوطني	لا	نُظِّمت حملة اتصال وتوعية من أجل تشجيع الإناث على تقديم ترشيحهن لملء الشواغر في الشرطة الوطنية الليبرية، ولكن ليس لتشجيعهن على ملء الشواغر في البعثة، بسبب الشواغل المتعلقة بتفشي فيروس إيبولا في ليبيريا
المرافق والهياكل الأساسية		
صيانة وتصليح ٥٦ موقعاً من مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة، وصيانة وتصليح ٧ أماكن عمل تابعة لشرطة الأمم المتحدة، وصيانة وتصليح ١٣ من أماكن عمل للموظفين المدنيين	نعم	تمت صيانة وتصليح ٨٣ مكان عمل، بما في ذلك ٤٢ معسكراً للقوات العسكرية و ١٢ معسكراً لوحدات الشرطة المشكّلة و ١٩ من المواقع الأخرى التي تنطوي على شغل مختلط للأماكن
		واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التخفيض التدريجي المقرر، وقامت بإغلاق/تسليم معسكرين (مجمع البعثة في توتاون ومعسكر تشارلز فيل إلى حكومة ليبيريا)
		يعزى الاختلاف بين الأعداد المقررة والمبلغ عنها إلى التخفيض التدريجي للبعثة، وما ترتب عليه من إغلاق أماكن العمل
صيانة وتصليح ١ ٧٨٥ من مباني الإقامة الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة ووحدات الاغتسال قيد الاستخدام في جميع مواقع البعثة في ليبيريا	٩١٧	صيانة وتصليح ٩١٧ من مباني الإقامة الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة ووحدات الاغتسال قيد الاستخدام في جميع مواقع البعثة إجراء تخفيض في الموجودات من المرافق الجاهزة تمشياً مع التخفيض التدريجي للبعثة، ولا سيما إغلاق المعسكرات في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
تقديم خدمات الصرف الصحي إلى جميع أماكن العمل، بما في ذلك معالجة مياه المجاري وجمع القمامة والتخلص منها	نعم	قدمت خدمات الصرف الصحي إلى جميع أماكن العمل التابعة للبعثة، بما في ذلك معالجة مياه المجاري وجمع القمامة والتخلص منها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تشغيل وصيانة ٣٣٢ مولداً من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة (قيد الاستخدام وفي المخزون)	٢٧٩	تشغيل وصيانة ٢٧٩ مولداً من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة قيد الاستخدام وفي المخزون في جميع مواقع البعثة انخفاض في عدد المولدات الكهربائية بما يتناسب مع عملية التخفيض التدريجي
تخزين ١٠,٩٨ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم والإمداد بها لتشغيل المولدات الكهربائية	نعم	١١,٩ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم تعزى الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في نشر المعدات المملوكة للوحدات وفقاً لمذكرات التفاهم، فضلاً عن تأجيل الإعادة إلى الوطن لبعض الوحدات التي كان من المفترض أن تعود إلى الوطن في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٥
صيانة وتصليح ٧٩٠ كيلومتراً من الطرق	نعم	تمت صيانة وتصليح ٨٠٨ كيلومترات من الطرق تعزى الزيادة إلى مزيد من الأشغال في طرق الوصول والتوصيلات العاجلة
صيانة وتصليح ٧ مهابط للطائرات، و ٨ محطات جوية و ٢٠ موقعاً لهبوط الطائرات العمودية في ٢٧ موقعاً	نعم	تم تنفيذ صيانة وتصليح ٧ مهابط للطائرات، و ٨ محطات جوية و ٢٠ موقعاً لهبوط الطائرات العمودية في ٢٧ موقعاً
التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة النقل البري	نعم	أنجز التفتيش بنسبة ١٠٠ في المائة
تشغيل وصيانة ٩٣٢ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك ٨ مركبات مدرعة ومعدات المركبات، عن طريق إقامة ١٠ ورش في ٨ مواقع	٨٥٨	توجد المركبات المملوكة للأمم المتحدة في ٩ ورش أقيمت في ٨ مواقع، بما في ذلك ٨ مركبات مدرعة ومعدات المركبات يتمشى الانخفاض في عدد المركبات مع التخفيض التدريجي للبعثة. وقامت البعثة بدمج

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
الإمداد بـ ٦,٩ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري	نعم	ورش المقر ومن ثم كان التخفيض من ١٠ إلى ٩ تم الإمداد بـ ٣,٧٥ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم يعزى الانخفاض في الاستهلاك إلى انخفاض عدد المركبات تمشياً مع التخفيض التدريجي للبعثة، فضلاً عن محدودية الحركة أثناء تفشي فيروس إيبولا
توفير خدمة نقل مكوكية يومية لما متوسطه ١ ٠٠٠ فرد من أفراد الأمم المتحدة من أماكن إقامتهم إلى مكاتب البعثة النقل الجوي	٧٥٠	وفرت البعثة القدرات اللازمة لنقل ١ ٠٠٠ موظف بين أماكن إقامتهم والمكاتب ولكن ٧٥٠ منهم فقط استفادوا من هذه الخدمة
تشغيل وصيانة ٢ من الطائرات الثابتة الجناحين و ١١ من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة، بما في ذلك ٦ طائرات من الطراز العسكري	نعم	تشغيل وصيانة ٣ من الطائرات الثابتة الجناحين و ١١ من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة بما في ذلك ٣ طائرات عمودية عسكرية هجومية من طراز Mi-24 على أساس ترتيبات تقاسم التكاليف مناصفة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
احتفظت البعثة بطائرة إضافية ثابتة الجناحين لدعم عمليات البعثة وتقديم خدمة ربط مكوكية مع أكرا بسبب محدودية الرحلات الجوية التجارية خلال أزمة فيروس إيبولا	نعم	
الإمداد بـ ٤,٥ ملايين لتر من وقود الطائرات	نعم	الإمداد بـ ٤,٦ ملايين لتر من وقود الطائرات تعزى الزيادة إلى استبقاء طائرة إضافية ثابتة الجناحين
استهلاك ٥ ٩٨٠ ساعة طيران (١ ٠٣٠ ساعة لـ ٢ من الطائرات الثابتة الجناحين و ٤ ٩٥٠ ساعة لـ ١١ من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة) بما يشمل ٣ طائرات عمودية مسلحة	نعم	استهلاك ٥ ٣٥٤ ساعة طيران (١ ٥٩٥ ساعة لـ ٢ من الطائرات الثابتة الجناحين و ٣ ٧٥٩ ساعة لـ ١١ من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة، بما يشمل ٣ طائرات عمودية مسلحة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
<p>يجري استخدامها بالاشتراك مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار)، مما يشمل الرحلات الجوية المكونية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، وطلعات البحث والإنقاذ، والدوريات الحدودية، والرحلات الجوية الأخرى</p>	<p>من طراز Mi-24 يجري استخدامها مناصفة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار). وشملت أيضا الرحلات الجوية المكونية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، والتناوب الداخلي للقوات، والرحلات الخاصة المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، وطلعات التدريب على البحث والإنقاذ، والدوريات الحدودية، والرحلات الجوية العسكرية</p>
النقل البحري	<p>يعزى انخفاض عدد ساعات طيران الطائرات ذات الأجنحة الدوارة إلى انخفاض الاحتياجات اللوجستية واحتياجات المهام العسكرية وتنفيذ منهجية لتخطيط الرحلات الجوية أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة</p>
<p>تشغيل وصيانة سفينة بحرية واحدة الإمداد بـ ٠,٥٨ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البحري</p>	<p>نعم تم تشغيل وصيانة سفينة بحرية واحدة نعم تم الإمداد بـ ٠,٥٨ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم</p>
الاتصالات	<p>نعم تجري صيانة محور ساتلي واحد وتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات بنسبة تزيد على ٩٠ في المائة نعم ١٩ من النظم ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جداً، و ٣٤ مقسماً هاتفياً، و ٥٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٥٦ نظاماً لاسلكياً رقمياً ضيق النطاق</p>
<p>دعم وصيانة شبكة ساتلية مؤلفة من محور محطة أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات دعم وصيانة ٢٠ من النظم ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جداً، و ٣٤ مقسماً هاتفياً، و ٧٨ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٦٠ نظاماً لاسلكياً رقمياً ضيق النطاق</p>	<p>انخفض عدد الوصلات التي تعمل بالموجات</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
دعم وصيانة نظام لاسلكي يعمل بالتردد العالي/التردد العالي جداً، ويشمل ٧٦ جهازاً من أجهزة إعادة الإرسال العاملة بالتردد العالي جداً، و ٥٦ جهازاً من الأجهزة العاملة بالتردد العالي، و ٨١ جهاز إرسال واستقبال للمحطات القاعدية من الأجهزة العاملة بالتردد العالي جداً، و ١٥ محطة قاعدية جو - أرض، و ١٢٤ من الأجهزة اللاسلكية اليدوية والمحمولة العاملة بالتردد العالي جداً في جميع أنحاء منطقة عمليات البعثة	نعم	الدقيقة بسبب إغلاق المواقع في أعقاب التخفيض التدريجي للقوام العسكري ٣ ١٢٣ جهاز لاسلكي يدوي و ٧٤ من أجهزة إعادة الإرسال العاملة بالتردد العالي جداً و ٨١ محطة قاعدية عاملة بالتردد العالي جداً. ويعزى الفرق البسيط إلى تخفيض حجم البعثة تبلغ نسبة التوافر ٩٩,٩٥ في المائة. أما وقت التعطل البالغة نسبته ٠,٠٥ في المائة، فكان ضروريا لتنفيذ الصيانة المقررة
دعم وصيانة محطة بث إذاعي واحدة تعمل على موجات التضمين الترددي في مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي	نعم	تتولى إذاعة البعثة صيانة ٩ مواقع للبث الإذاعي في جميع أنحاء ليبيا، بما يشمل حوالي ٨٥ في المائة من السكان يتم إنتاج البرامج (سواء الحية أو المسجلة) وإذاعتها باستخدام ٤ استديوهات تبث إذاعة البعثة برامجها "على الهواء" ٩٩ في المائة من الوقت في جميع مواقع البث
تكنولوجيا المعلومات	٨٤٣	حاسوبا محمولا ١ ١٣١ حاسوباً مكتيباً ٢٣٣ خادوما ماديا (٢١) وخوادم افتراضية (٢١٢) ٢١٦ طابعة موصولة بالشبكة، بما في ذلك أجهزة الفاكس والإرسال الرقمي
حدث تأخر في شطب الحواسيب والطابعات وما زالت عملية استرجاع الحواسيب المكتنية التي تجاوزت عمرها النافع والبدء في عملية		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
دعم وصيانة ٧ شبكات محلية وشبكة واحدة واسعة لـ ١٨٤٣ مستخدماً في جميع مواقع البعثة	١٠ ١	الشطب مستمرة. ويتوقع أن تستمر الأعداد في الانخفاض شبكات محلية شبكة واسعة ١٠ شبكات محلية، بما في ذلك شبكات في المقر وقاعدة اللوجستيات في مونروفيا وتغطية ١٣ من أماكن العمل للموظفين المدنيين من خلال تواجد موظفي البعثة بنسبة تزيد عن ٩٦ في المائة
توفير خدمات الدعم والصيانة للشبكة المحلية اللاسلكية	نعم	دعم وصيانة شبكة لاسلكية في جميع المواقع التي يتم توفير الدعم لها
دعم وصيانة اثنتين من الوصلات بشبكة الإنترنت عن طريق كابلات الألياف الضوئية القائمة تحت سطح البحر	نعم	وصلة إنترنت (١٤٠ ميغابايت في الثانية) انقطعت الوصلة الممتدة عبر الحدود إلى كوت ديفوار بعد أن سقط في مونروفيا كابل الألياف الضوئية الممتد من ساحل أفريقيا إلى أوروبا
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة ٨ عيادات من المستوى الأول، ومستشفين من المستوى الثاني، ومستشفى واحد من المستوى الثالث، و ١٨ مركزاً للطوارئ والإسعافات الأولية في ما مجموعه ٢٦ موقعاً لجميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ	نعم	تمت صيانة ٩ عيادات من المستوى الأول (وجرى تطوير واحدة منها بعد إعادة القوات العسكرية إلى الوطن)؛ ومستشفين من المستوى الثاني، و ١٩ مركزاً للطوارئ والإسعافات الأولية في ٢٦ موقعاً لم تشغل البعثة المستشفى من المستوى الثالث نظراً لإعادة الأفراد إلى الوطن في نيسان/أبريل ٢٠١٤
الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إجلاء المرضى إلى مستشفيات من	نعم	أبقت البعثة أيضاً على قدرات الإجلاء داخل البعثة وخارجها بما في ذلك إجلاء المرضى إلى مستشفى من المستوى الرابع في أكرا ومستشفى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
المستوى الخامس في موقعين	نعم	من المستوى الخامس في جنوب أفريقيا أجريت ٢٦ دورة تدريبية توجيحية ١٥ دورة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ١٢ دورة تدريبية للتوعية بالاقتران مع التوعية بمرض فيروس إيبولا
إقامة ٢٢ دورة تدريبية توجيحية لجميع الموظفين المدنيين الجدد في البعثة، و ١٥ دورة تدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتوعية بالفحص الطوعي لأفراد الوحدات، وإقامة ٤ دورات تدريبية فصلية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتحديد معلومات الموظفين المدنيين	نعم	تشغيل وصيانة المرافق التي تُقدم إلى جميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص السريرين والطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (أجري ٢٧٩٦ فحصاً للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)
الأمن	نعم	قدم ٢٠٥ حراس أمن الخدمات الأمنية على مدار الساعة يومياً طوال أيام الأسبوع في جميع مرافق البعثة في جميع مقاطعات ليبيريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة
توافر ٢٢٧ وظيفة حارس أمن لتقديم الخدمات الأمنية على مدار الساعة يومياً طوال أيام الأسبوع في جميع مرافق البعثة، في جميع مقاطعات ليبيريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة	نعم	انخفض عدد حراس الأمن نتيجة التخفيض التدريجي للبعثة وتخفيض عدد أماكن العمل وفرت الحماية المباشرة على مدار الساعة للممثل الخاص للأمين العام وجميع الزوار من المسؤولين رفيعي المستوى
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين رفيعي المستوى	نعم	أجريت التدريبات الأمنية ٣ مرات في الأسبوع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بحضور ما مجموعه ١١٧٥ موظفاً
تدريب جميع موظفي البعثة الجدد تدريباً تمهيدياً على المسائل المتصلة بالأمن وتوفير التدريب والتمرين العملي الأولي لهم على مواجهة الحرائق		تم تدريب المراقبين وأجريت تدريبات عملية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
على أعمال التركيز/النقل والإجلاء للمراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة ولجميع الموظفين مرتين في السنة في أوقات مختلفة في كل من مواقع البعثة	إجراء تدريبين عمليين لموظفي الأمم المتحدة على عمليات التركيز والإجلاء والنقل
لا	تم تجر الأنشطة بسبب تفشي وباء إيبولا في البلد. ومع ذلك، استعيع عن التدريب العمليين بإحاطات إعلامية بشأن الإجلاء والنقل لفائدة جميع موظفي الأمم المتحدة
نعم	القيام، كل سنة، بتحديث الخطة الأمنية القطرية وتقييم المخاطر الأمنية
تم تحديد كل من تقييم المخاطر الأمنية والخطة الأمنية للبلد مرة واحدة خلال العام	تنفيذا لطلب إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة بأن يتم استعراض الخطط الأمنية وتقييمات المخاطر الأمنية سنويا أو مباشرة بعد أي تغييرات هامة في بيئة العمل الأمنية أو البرامج، مع مراعاة الوضع القائم، أجرت البعثة استعراضا واحدا فقط لكل من النواتج

ثالثا - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥)

الفرق		النفقات	المخصصات	الفئة
النسبة المئوية	المبلغ			
(١) ÷ (٣) = (٤)	(٣) - (١) = (٢)	(٢)	(١)	
				الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
١١,٠	٧٩١,٠	٦ ٤٢٨,٠	٧ ٢١٩,٠	المراقبون العسكريون
٤,٠	٥ ٧٠٧,٢	١٣٥ ٧٧٣,٢	١٤١ ٤٨٠,٤	الوحدات العسكرية
١٥,٠	٤ ٠١٢,٣	٢٢ ٧٤٩,٠	٢٦ ٧٦١,٣	شرطة الأمم المتحدة
١,٥	٤٦٠,٤	٣١ ٠٥٣,٢	٣١ ٥١٣,٦	وحدات الشرطة المشكّلة

الفرق					
المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية		
(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)=(٣)÷(١)		
٢٠٦ ٩٧٤,٣	١٩٦ ٠٠٣,٤	١٠ ٩٧٠,٩	٥,٣	المجموع الفرعي	
الموظفون المدنيون					
٨٨ ١٥٣,٦	٨٣ ٧٩٧,٨	٤ ٣٥٥,٨	٤,٩	الموظفون الدوليون	
١٧ ٥٠٠,٠	٢١ ٠٤٣,٠	(٣ ٥٤٣,٠)	(٢٠,٢)	الموظفون الوطنيون	
١٢ ٤٤٥,٩	١٢ ٧٠١,٤	(٢٥٥,٥)	(٢,١)	متطوعو الأمم المتحدة	
٩,٠	٢ ٠٦٨,٧	(٢ ٠٥٩,٧)	(٢٢ ٨٨٥,٦)	المساعدة المؤقتة العامة	
١ ٦١٦,٨	١ ٢٧٣,٥	٣٤٣,٣	٢١,٢	الأفراد المقدمون من الحكومات	
١١٩ ٧٢٥,٣	١٢٠ ٨٨٤,٤	(١ ١٥٩,١)	(١,٠)	المجموع الفرعي	
التكاليف التشغيلية					
-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيون	
٤٨٧,٣	٢١٩,١	٢٦٨,٢	٥٥,٠	الخبراء الاستشاريون	
٢ ٠٦١,٥	١ ٦٢٧,٠	٤٣٤,٥	٢١,١	السفر في مهام رسمية	
٣٣ ٧٠٠,٥	٢٥ ٧٨١,٩	٧ ٩١٨,٦	٢٣,٥	المرافق والهياكل الأساسية	
١٤ ١٥٤,٩	٩ ٣٩١,٩	٤ ٧٦٣,٠	٣٣,٦	النقل البري	
٢٩ ٤١٦,٢	٣٣ ١٩٢,٩	(٣ ٧٧٦,٧)	(١٢,٨)	النقل الجوي	
٣ ١٤٠,٣	٣ ١٣٤,٦	٥,٧	٠,٢	النقل البحري	
٦ ٦١٧,٨	٥ ٢٧٧,٧	١ ٣٤٠,١	٢٠,٢	الاتصالات	
٥ ٩١٤,٦	٦ ٢٥٦,٢	(٣٤١,٦)	(٥,٨)	تكنولوجيا المعلومات	
١ ١٦٨,١	٢ ٢٤٢,١	(١ ٠٧٤,٠)	(٩١,٩)	الخدمات الطبية	
-	-	-	-	المعدات الخاصة	
٢ ٩٠٦,٢	٥ ٨٥٠,٠	(٢ ٩٤٣,٨)	(١٠١,٣)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
١ ٠٠٠,٠	٩٩٧,٧	٢,٣	٠,٢	المشاريع السريعة الأثر	
١٠٠ ٥٦٧,٤	٩٣ ٩٧١,١	٦ ٥٩٦,٣	٦,٦	المجموع الفرعي	
٤٢٧ ٢٦٧,٠	٤١٠ ٨٥٨,٩	١٦ ٤٠٨,١	٣,٨	إجمالي الاحتياجات	
٨ ٩٧٠,٠	٩ ٢٢٥,١	(٢٥٥,١)	(٢,٨)	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	
٤١٨ ٢٩٧,٠	٤٠١ ٦٣٣,٨	١٦ ٦٦٣,٢	٤,٠	صافي الاحتياجات	
٥٢,٨	٥٢,٨	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) ^(١)	
٤٢٧ ٣١٩,٨	٤١٠ ٩١١,٧	١٦ ٤٠٨,١	٣,٨	مجموع الاحتياجات	

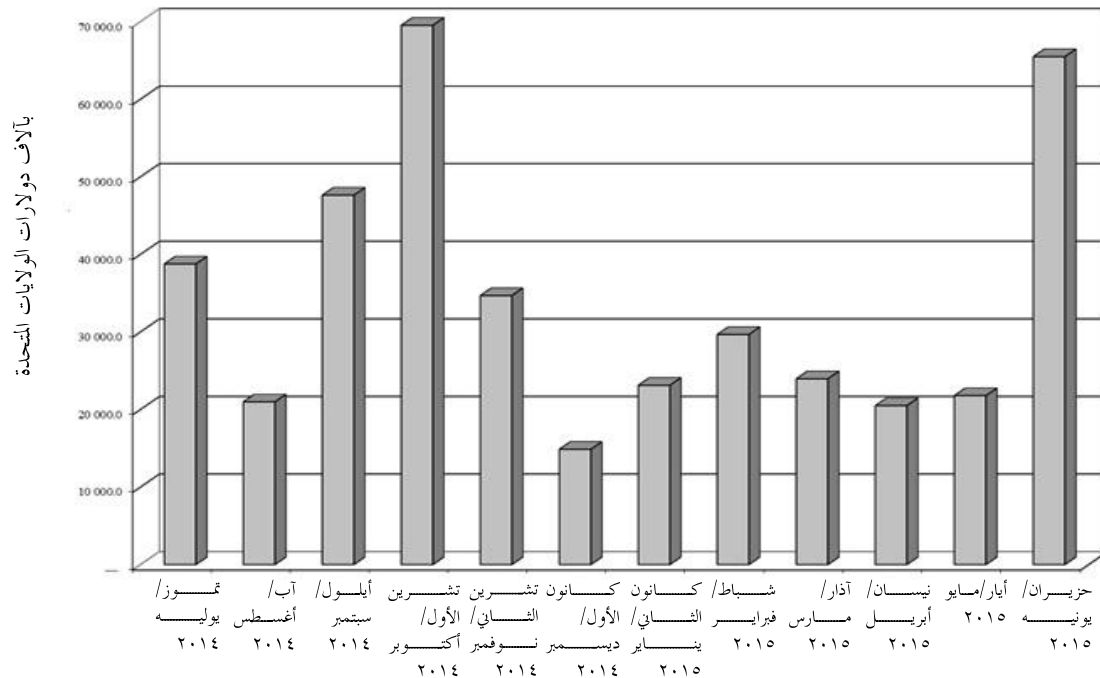
(أ) تشمل مبلغا قدره ٥٢ ٨٠٠ دولار مقدما من حكومة ألمانيا.

باء - موجز المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة توزيع الموارد بين المجموعات
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٠٦٩٧٤,٣	(٢٢٠٠,٠)	٢٠٤٧٧٤,٣
ثانيا - الموظفون المدنيون	١١٩٧٢٥,٣	٢٩٠٠,٠	١٢٢٥٧٢,٣
ثالثا - التكاليف التشغيلية	١٠٠٥٦٧,٤	(٧٠٠,٠)	٩٩٩٢٠,٤
المجموع	٤٢٧٢٦٧,٠	-	٤٢٧٢٦٧,٠
النسبة المئوية لإعادة التوزيع إلى مجموع الاعتمادات			
			٠,٧

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد توزيع مبالغ من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، والمجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، وذلك في المقام الأول لتغطية التكاليف الإضافية لبذل الخطر المستحق الدفع للموظفين الوطنيين والاستخدام غير المقرر للموظفين الطبيين المؤقتين لمساعدة البعثة في التصدي لتفشي مرض فيروس إيبولا. وأمكن نقل الأموال من المجموعة الأولى بسبب ارتفاع معدلات الشغور عما كان مدرجا في الميزانية بالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وذلك نتيجة لتفشي مرض فيروس إيبولا.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



٦٢ - تعزى الذروة التي سجلها الإنفاق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بالدرجة الأولى إلى زيادة الالتزامات لتسديد تكاليف الخدمات التي قدمتها الحكومات المساهمة وتكاليف المعدات التي استعملتها وحداتها العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة والعمليات الجوية، وكذلك غالبية مشتريات المعدات والمركبات في الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى ارتفاع النفقات نسبياً في حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى زيادة الالتزامات المتعلقة بتكاليف المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي وكذلك المدفوعات لتسديد تكاليف الخدمات التي قدمتها الحكومات المساهمة وتكاليف المعدات التي استعملتها وحداتها العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة.

دال - إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ
إيرادات الفوائد	٧٥٣,٩
إيرادات أخرى/متنوعة	١ ٦٠٧,٧
التبرعات النقدية	-
تسويات الفترات السابقة	-
إلغاء التزامات الفترات السابقة	٦ ٥٨١,٢
المجموع	٨ ٩٤٢,٨

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
المعدات الرئيسية	-
المراقبون العسكريون	-
الوحدات العسكرية	٢١ ٢١٢,٠
وحدات الشرطة المُشكّلة	٥ ١٨٥,٨
المجموع الفرعي	٢٦ ٣٩٧,٨
الاكتفاء الذاتي	-
الوحدات العسكرية	١٨ ٥٥٠,٧

الفئة	النفقات
وحدات الشرطة المُشكَّلة	٣ ٦٧٩,١
المجموع الفرعي	٢٢ ٢٢٩,٨
المجموع	٤٨ ٦٢٧,٦

العوامل الخاصة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية الشديدة القسوة	١,٨٠	١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣٠	١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٠,٦٠	١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	صفر إلى ٠,٥		

واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
١ ٧٠٧,٠	اتفاق مركز القوات ^(١)
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
١ ٧٠٧,٠	المجموع

(أ) يشمل قيمة استئجار المباني/الأراضي المقدمة من الحكومة وقيمة الإعفاء من رسوم الطيران وضرائب المسافرين.

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	٧٩١,٠	١١,٠

(١) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ما نسبته ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل.

٦٣ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية لبدل الإقامة المقرر للبعثة وتناوب المراقبين العسكريين وسفرهم للعودة إلى الوطن نتيجة لتأخر نشر المراقبين العسكريين، الأمر الذي أدى إلى متوسط معدل شغور فعلي بنسبة ١٢,١ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية بنسبة ٣ في المائة. ويعزى ذلك إلى انتشار مرض فيروس إيبولا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤,٠	٥ ٧٠٧,٢	الوحدات العسكرية

٦٤ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات إلى انخفاض المتوسط الفعلي لقوام القوات، على مدى ١٢ شهرا، البالغ ٣١٥ ٤ فردا مقارنة بمتوسط القوام المدرج في الميزانية البالغ ٤٢٧ ٤ فردا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض النفقات المتعلقة بتسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، وتناوب أفراد الوحدات العسكرية وسفرهم للعودة إلى الوطن، وبدل الإقامة المخصص لضباط الأركان بالبعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٥,٠	٤ ٠١٢,٣	شرطة الأمم المتحدة

٦٥ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض المتوسط الفعلي لقوام شرطة الأمم المتحدة، على مدى ١٢ شهرا، البالغ ٤٢٣ فردا مقارنة بمتوسط القوام المدرج في الميزانية البالغ ٤٩٨ فردا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاحتياجات لبدل الإقامة المقرر للبعثة وتناوب ضباط الشرطة وسفرهم للعودة إلى الوطن وحصص الإعاشة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١,٥	٤٦٠,٤	وحدات الشرطة المشكلة

٦٦ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض المتوسط الفعلي لقوام أفراد الشرطة المشكلة، على مدى ١٢ شهرا، البالغ ٩٩٩ فردا مقارنة بمتوسط القوام المدرج في الميزانية

والبالغ ١ ٠٠٥ أفراد، الأمر الذي أدى إلى انخفاض احتياجات رد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة وتناوب أفراد وحدات الشرطة المشكلة وسفرهم للعودة إلى الوطن، وبدل الإجازة الترويحية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٤ ٣٥٥,٨	٤,٩	الموظفون الدوليون

٦٧ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ١٤ في المائة مقارنةً بنسبة ٩ في المائة المطبقة في الميزانية. ويعزى الرصيد غير المستخدم جزئيا إلى الاحتياجات الإضافية لبدل الخطر المستحق الدفع لجميع الموظفين الدوليين نتيجة تفشي مرض فيروس إيبولا في الفترة من ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣ ٥٤٣,٠)	(٢٠,٢)	الموظفون الوطنيون

٦٨ - نتجت الاحتياجات الإضافية أساسا من بدل الخطر المستحق الدفع لجميع الموظفين الوطنيين نتيجة تفشي مرض فيروس إيبولا في الفترة من ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٥٥,٥)	(٢,١)	متطوعو الأمم المتحدة

٦٩ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى بدل الخطر المستحق الدفع لجميع متطوعي الأمم المتحدة نتيجة تفشي مرض فيروس إيبولا في الفترة من ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئيا الرصيد غير المنفق نتيجة ارتفاع معدل الشغور الفعلي بنسبة ٢٠,٣ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية بنسبة ٧ في المائة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(-)	(٢ ٠٥٩,٧)	المساعدة المؤقتة العامة

٧٠ - تعكس الاحتياجات غير المدرجة في الميزانية أساسا تكاليف تعيين موظفين طبيين مؤقتين لمساعدة البعثة على مواجهة التهديد الذي يتعرض له أفراد البعثة نتيجة لتفشي مرض فيروس إيبولا خلال الفترة قيد الاستعراض.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢١,٢	٣٤٣,٣	الأفراد المقدمون من الحكومات

٧١ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى ارتفاع معدل الشغور الفعلي إلى ١٥,٧ في المائة مقارنةً بنسبة ٥ في المائة المطبقة في الميزانية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٥٥,٠	٢٦٨,٢	الخبراء الاستشاريون

٧٢ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى إلغاء رحلات الخبراء الاستشاريين المعنيين بالتدريب إلى البعثة من أجل توفير برامج التدريب داخل البعثة خلال النصف الأول من الفترة المالية نتيجة تفشي مرض فيروس إيبولا.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢١,١	٤٣٤,٥	السفر في مهام رسمية

٧٣ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض عدد الرحلات التي تم القيام بها عما كان مدرجا في الميزانية سواء داخل منطقة البعثة أو خارجها، وكذلك إلى انخفاض في عدد رحلات السفر المتصل بالتدريب وغير المتصل به بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة تفشي مرض فيروس إيبولا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٢٣,٥	٧ ٩١٨,٦

المرافق والهياكل الأساسية

٧٤ - يعزى الرصيد غير المستخدم إلى إلغاء عملية شراء بعض المرافق الجاهزة تمشياً مع إعادة القوات إلى الوطن، وإلى انخفاض الاحتياجات من خدمات الصيانة نتيجة لزيادة عدد عمليات إغلاق المعسكرات عما كان مخططاً له خلال الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. ويعزى أيضاً انخفاض الاحتياجات إلى أسعار الشراء المواتية لمكيفات الهواء المشتراة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (بلغت التكلفة الفعلية للوحدة ٢٢٥ دولاراً بدلاً من ٧٨٢ دولاراً المدرج في الميزانية)، وإلى انخفاض كبير في أسعار عقود خدمات التنظيف. ويعزى الرصيد غير المستخدم كذلك إلى انخفاض أسعار الوقود الفعلية عما كان مدرجاً في الميزانية (بلغ السعر المدرج في الميزانية ٠,٩١ دولار للتر الواحد مقارنة بالمتوسط الفعلي البالغ ٠,٧٠ دولار للتر الواحد).

٧٥ - وعلاوة على ذلك، تمكنت البعثة أيضاً من خفض تكاليف الصيانة عن طريق استخدام القدرات الداخلية، بمساعدة من المتعاقدين الأفراد بدلاً من استخدام متعاقدين خارجيين من أجل صيانة مولدات الكهرباء.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٣٣,٦	٤ ٧٦٣,٠

النقل البري

٧٦ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى انخفاض الأسعار عما كان مدرجاً في الميزانية بالنسبة لمعظم فئات المركبات المشتراة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى انخفاض الاحتياجات أيضاً إلى انخفاض استهلاك وقود المركبات (استهلك ٩٨٣ ٥٦٥ ٣ لتراً مقارنة بـ ٤٢٤ ٥٥٩ ٦ لتراً مدرجاً في الميزانية) الناجم عن انخفاض تواتر استخدام ناقلات الأفراد المصفحة والمركبات الثقيلة عما كان متوقعاً نتيجة لتفشي مرض فيروس إيبولا. ويعزى الانخفاض في الاحتياجات كذلك إلى تخفيضات في أسعار الوقود مقارنة بالأسعار المدرجة في الميزانية (بلغ السعر المدرج في الميزانية ٠,٩١ دولار للتر الواحد مقارنة بالمتوسط الفعلي البالغ ٠,٧٠ دولار للتر الواحد) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣ ٧٧٦,٧)	(١٢,٨)	النقل الجوي

٧٧ - تعزى الاحتياجات الإضافية أساسا إلى استخدام طائرة من طراز Boeing 737 لتوفير رحلات إلى أكرا من أجل الربط مع الرحلات الجوية التجارية الدولية، مما نشأ عنه احتياجات إضافية لاستئجار الطائرة والتكاليف الأخرى ذات الصلة نتيجة لانسحاب الرحلات الجوية التجارية من ليبيريا خلال أزمة مرض فيروس إيبولا. وقابل الاحتياجات الإضافية الكلية جزئيا انخفاض في النفقات نتيجة انخفاض عدد ساعات الطيران بالنسبة لعمليات طائرات الهليكوبتر عما كان مخططا وانخفاض أسعار الوقود التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير (على النحو المبين أعلاه) عما كان مدرجا في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٣٤٠,١	٢٠,٢	الاتصالات

٧٨ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى عدم شراء معدات الاتصالات بسبب عدم وجود عقود لمثل هذه المعدات. ويعزى انخفاض الاحتياجات أيضا إلى انخفاض استخدام عرض النطاق الترددي للأجهزة الساتلية المرسله المجبية عما كان مدرجا في الميزانية نتيجة للتأخير في نشر النظم الساتلية المحسنة في القطاعات لدعم نظام أوموجا وغيره من التطبيقات المركزية. ويعزى الرصيد غير المستخدم كذلك إلى انخفاض خدمات الإنتاج الإذاعي ومحطات الإذاعة المحلية، والتغطية بالفيديو، والإعلان بالصحف نتيجة تفشي مرض فيروس إيبولا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣٤١,٦)	(٥,٨)	تكنولوجيا المعلومات

٧٩ - تعزى الاحتياجات الإضافية أساسا إلى ارتفاع حصة البعثة التناسبية من التكاليف غير المباشرة ذات الصلة بنظام أوموجا عما كان متوقعا. ويقابل إجمالي الاحتياجات الإضافية جزئيا إلغاء عملية شراء بعض قطع الغيار واللوازم باستخدام المخزونات المتاحة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٠٧٤)	(٩١,٩)	الخدمات الطبية
٨٠ - تعزى الاحتياجات الإضافية أساسا إلى شراء اللوازم الطبية غير المدرجة في الميزانية لاحتواء انتقال فيروس إيبولا، والإجلاء الطبي لموظفين اثنين بالبعثة أصيبا بعدوى فيروس إيبولا.		

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٩٤٣,٨)	(١٠١,٣)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٨١ - تعكس الاحتياجات غير المدرجة في الميزانية في إطار هذا البند تسجيل تكاليف شحن تتصل باقتناء معدات/أصول، كانت مدرجة أصلا في الميزانية في إطار كل من فئات أصناف المشتريات بينما سجلت النفقات في إطار هذا البند.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ٤٠٨ ١٦ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، البالغة ٨ ٩٤٢ ٨٠٠ دولار والنجمة عن الإيرادات المتأتية من الفوائد (٧٥٣ ٩٠٠ دولار)، وإيرادات أخرى/متنوعة (١ ٦٠٧ ٧٠٠ دولار) وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٢٠٠ ٦ ٥٨١ دولار).